الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **١٤**

الخميس ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مؤمن (بنغلاديش).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد ميقاتي (لبنان): بداية، أود أن أهنئ السيد يريميتش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا على ثقة بأن أعمال هذه الدورة سوف تكلل بالنجاح، نظراً لما يتمتع به من خبرة وتجربة دبلوماسية غنية. وأود أن أؤكد دعم لبنان له في مهمته. كما أتوجه بالشكر لسعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الدورة السادسة والستين، لما بذله من عمل دؤوب وجهد لافت في إنجا ح أعمالها. وأتقدم بالشكر أيضاً لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، على الاهتمام الكبير الذي يوليه لمشاكل العالم وقضاياه الساخنة، لا سيما في الشرق الأوسط، وخاصة في بلدي، لبنان، وهذا ما ظهر في تقريره السنوي عن أعمال منظمتنا (A/67/1).

إن لبنان، الذي كان من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، يؤكد مجدداً التزامه بالمبادئ السامية والقيم الإنسانية الرفيعة التي من أجلها تأسست منظمة الأمم المتحدة لتضطلع بدورها العالمي الهادف إلى العدل والحرية والرخاء والسلام، وهي تتحمل مسؤوليتها للتصدي للتحديات التي تواجه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

عالمنا باستمرار، والتي تضع على المحك مصداقيتها وفعاليتها ومكانتها ودورها في تعزيز الحرية الاجتماعية والاستقرار السياسي والاستقلال الاقتصادي لشعوب العالم، بعيداً عن سياسات الهيمنة والاستقطاب والخوف والمعايير المزدوجة.

والمتغيرات التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية تستدعي تفعيل دور الجمعية العامة التي تمثل شعوب العالم قاطبة، بحيث لا يبقى دورها متواضعاً أمام ما يتمتع به مجلس الأمن من صلاحيات تناط بعدد قليل من الدول التي ترتبط بها القرارات المصيرية، لا سيما قرارات الحرب والسلم. ومن هذا المنطلق، لابد من إعادة النظر في هيكلية مجلس الأمن وصلاحياته وتوسيعه لكي يصبح أكثر عدلاً وديمقراطية، فيأخذ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار، وينظر أيضاً إلى الوضع السياسي والاقتصادي الجديد للعالم من خلال زيادة عدد أعضائه وإتاحة الفرص للدول الصغيرة للمشاركة في عضويته بصورة أكثر توافقاً مع المبادئ الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة، وتحقيقاً لمبدأ المساواة والعدل بين الشعوب.

واجتماعنا هذا يتزامن مع تطورات ومتغيرات يشهدها العالم، ولا سيما بعض شعوب العالم العربي التواقة للإصلاح السياسي والتغيير والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية من أجل الديمقراطية وترسيخ أسس الحرية وحقوق الإنسان. إلا أن هذه التطلعات المشروعة للشعوب لا تتم إلا عن طريق الانتقال السلمي والحوار، بعيداً عن دائرة العنف والتدخل الخارجي الذي يعرض أوطانها للمزيد من الفوضى والظلم والتقسيم والتهجير وما يستتبعه من تداعيات إنسانية.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، اعتمد لبنان النأي بالنفس في مقاربة الشأنين السياسي والأمني، حفاظاً على التوازن والاستقرار في لبنان، وتجنب تداعيات ومخاطر الأزمة السورية. والنأي بالنفس ليس استقالة من المسؤولية، بل تحمل عاقل لها. لكننا في الجانب الإنساني، لم ننأى بأنفسنا وثابرنا منذ بداية الأزمة وحتى اليوم على تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للنازحين السوريين في لبنان للتخفيف من وطأة الأحداث. ألا أن عدد النازحين بدأ يتخطى المستوى الذي يمكننا استيعابه بمفردنا، وهذا ما يستلزم مشاركة أكبر للهيئات الدولية المعنية لمساعدتنا في هذا الشأن.

إن التداعيات الأمنية للأزمة السورية تهدد السلم الأهلي والاستقرار في الشرق الوسط، لا سيما في لبنان، مما يحتم على المجتمع الدولي بذل جهود كبيرة من أجل التوصل إلى حل سياسي بين الأطراف السورية لوقف دوامة العنف التي تحصد مئات الضحايا الأبرياء يومياً.

إننا إذ نتطلع بأمل إلى حرية الشعوب وندعم حصولها على حقوقها المشروعة، فإننا نتوقف أمام القضية الأساس، وهي حق الشعب الفلسطيني الشقيق في العودة إلى أرضه وإقامة دولته الفلسطينية، وعاصمتها القدس. والاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً كاملاً في المنظمة الدولية والوكالات التابعة لها يشكل بداية الحل السياسي العادل للقضية الفلسطينية والسير في الاتجاه السليم لتصحيح الظلم التاريخي المستمر الذي لحق بالشعب الفلسطيني الشقيق منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم.

إن لبنان الملتزم بقواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني يؤكد احترامه للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أن إسرائيل ومنذ صدور هذا القرار في عام ٢٠٠٦ مستمرة في خروقاتها للسيادة اللبنانية جواً وبحراً وبراً، حيث تجاوز عددها ٩٠٠٠ خرق، إضافة إلى تقييدها لحرية حركة عناصر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، وتهديدها لسلامة هذه القوات وأمن عناصرها، مما يشكل خرقاً إضافياً للقرارات الدولية، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وإننا نناشد المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لاحترام القرارات الدولية والانسحاب الفوري من منطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا المحتلة ووقف التهديدات التي

تطلقها بحق لبنان. ولابد من التنويه بدور قوات (يونيفيل) وتضحياتها وتعاونها المستمر وتنسيقها الدائم مع الجيش اللبناني، والشكر لجميع الدول المساهمة فيها والداعمة لها.

إن لبنان يدعو إلى تطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المتعلق بالبقعة النفطية على الشاطئ اللبناني الناجمة عن الاعتداء الإسرئيلي في صيف عام ٢٠٠٦، من جهة إلزام إسرائيل بالتعويض على لبنان، عملاً بأحكام الفقرة ٤ من القرار المشار إليه آنفاً.

كما نؤكد على التزامنا بالدفاع عن منطقتنا الاقتصادية الخالصة وحدودنا البحرية التي حددتها القوانين الدولية، عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى حقنا في استخراج ثرواتنا ومواردنا الطبيعية.

إن لبنان الذي يشكل ملتقى حياً لتواصل الأديان والمذاهب والثقافات والحضارات، والملتزم بالقيم الروحية والإنسانية لأنه يدرك أن التنوع والتكامل هما سنة الحياة في عموم المنطقة والعالم، يؤكد على تمسكه بمبادئ حرية التعبير والتسامح والحوار. فلبنان الذي وصفه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بأنه أكثر من وطن، أنه رسالة، يرى أن التعرض للأديان كافة والأنبياء يشكل اعتداء صارخاً على كرامة الأديان وقيم ومشاعر أتباعها ويؤجج الصراع ويؤسس لأعمال عنف وردود فعل ندينها ولا يمكن أن نقبل بها ولا يقبل بها أحد. لذلك، نؤكد على أهمية وضرورة الحوار بين الحضارات والثقافات وبناء الثقة بينها، والعمل على تبني قواعد سلوك ملزمة للجميع تضع حداً نهائياً للتعرض للأديان، احتراماً لمشاعر الشعوب وحرية معتقداتها، كما تضع حداً لجنوح ردود الفعل إلى ممارسات مستنكرة ومدانة، كالتي شاهدناها مؤخراً في عدد من دول العالم. والقول باحترام الأديان السماوية ورموزها ليس قيداً على حرية التعبير، بل ممارسة راشدة لها.

لذلك، اعتمد لبنان نهج الحوار بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني، مستنداً إلى مجموعة ثوابت وطنية أُقرت في مؤتمر الحوار الوطني تحت عنوان ”إعلان بعبدا“ الذي رحب به مجلس الأمن واعتبر الحوار سبيلاً للحفاظ على الاستقرار في لبنان.

ولبنان يتمسك بمبادئ السلام ويعمل من أجلها، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي نريدها واحة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل، حيث أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك السلاح النووي وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يشكل تهديداً دائماً للأمن والسلم في هذه المنطقة والعالم.

ونود هنا أن نؤكد مجدداً على ضرورة الحل السلمي والدبلوماسي للملف النووي الإيراني، وحق الشعوب في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية بعيداً عن الانتقائية وازدواجية المعايير التي تعاني منها عدة مناطق في العالم بصورة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة. كما نرحب باستمرار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الذي يعاني منه العالم اليوم.

والسلام الذي ننشده هو السلام القائم على الحق، وليس سلام الأمر الواقع، والعدالة التي نريدها في هذا العالم، وفي منطقتنا بالذات، عدالة بعيدة عن الانتقائية وازدواجية المعايير التي تمارس، للأسف، من قبل البعض في أكثر من منطقة في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي مازلنا نعاني من نتائجها المدمرة منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية غير عابئة بالقرارات الدولية ذات الصلة.

إن السلام المقترن بالحرية والعدل هو وحده الذي يستطيع توفير الأمن والاستقرار في عالمنا، ويضع حداً للاستبداد والتطرف والإرهاب والهيمنة على الشعوب. فلا استقرار في

المنطقة بدون ربيع فلسطين، وربيع فلسطين يكمن في تنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

إن المرحلة التي يمر بها العالم العربي من أدق المراحل في تاريخنا الحديث. فقد وصل عالمنا العربي إلى مفترق طرق يحتم على مجتمعاته اتخاذ خيارات تنسجم مع طموحاته. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون جاداً في وضع خريطة طريق اقتصادية وثقافية وإنمائية لتساعد هذه المجتمعات في انطلاقتها الجديدة. ومجتمعاتنا العربية الشابة بحاجة إلى توعية وإنماء، ولن يتم ذلك إلا من خلال توفير العلم والوظائف، لأنه من خلال الثقافة والعمل نقضي على الجهل ونحسن المستوى المعيشي لمجتمعاتنا، وهذا كفيل أيضاً بمحاربة التطرف. لذلك، نقترح وضع مشروع تقدم من خلاله الدول خبراتها التقنية وتقدم دول أخرى إمكاناتها المادية، على أن يكون هذا المشروع مقترناً بمرسسة تعمل على تحضير الشباب والشابات الذين يعملون في إدارات رسمية من أجل تحسين فعالية المؤسسات الحكومية وإنتاجيتها وتطوير مبدأ الحوكمة السديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح أن يكون مركز هذه المؤسسة في بيروت، وسنقدم في القريب العاجل مشروعاً متكاملاً لانطلاقة هذه المؤسسة.

ولأن منطقة الشرق الأوسط تشهد إحدى أكثر المراحل صخباً في تاريخها، فإنني أدعو المجتمع الدولي لكي ينظر إلى لبنان كمنارة للأمل ورسالة للحرية والتعددية. لبنان ليس مجرد دولة صغيرة تبحث عن مأوى وسط منطقة عاصفة. ونحن لسنا بصدد طلب الحماية من أجل ضمان بقائنا. نحن ندعوكم إلى النظر إلينا من خلال الدور الذي جسدناه مراراً وتكراراً، ورغم الكثير من الصعوبات عندنا.

لقد أثبت وطننا الصغير في جغرافيته والكبير في انتشاره أنه المثال لبلد ديمقراطي متسامح ومتعدد الثقافات في محيطه. لذلك، من واجب المجتمع الدولي أن يجنب لبنان الأوضاع المضطربة في المنطقة، وأن يجنب لبنان الآن وغداً وفي كل لحظة ويساعده لكي يزدهر هذا الوطن ويتألق وينشر شعاعه في الشرق الأوسط. عندئذ فقط، ستقدمون إلى محيطنا المضطرب المصدر الحقيقي للإلهام: وطن نابض بالحياة، مثال للحرية الفردية، المدنية والسياسية والدينية.

ندائي لكم: لا تنظروا إلى لبنان كمسؤولية، بل أدعوكم إلى أن تنظروا إلى وطني كفرصة لتأمين أضمن الطرق وأقصرها لكي يكون الشرق الأوسط في مجمله ديمقراطياً سليماً ومزدهراً. دعائي: أن يسلم لبنان ليسلم الشرق الأوسط ويسلم العالم.

بما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد إحدى أكثر المراحل الصاخبة في تاريخها، فأنا أدعو المجتمع الدولي إلى أن ينظر إلى لبنان بوصفه منارة للأمل ورسالة للحرية والتعددية. ولبنان ليس مجرد دولة صغيرة تبحث عن مأوى وسط منطقة عاصفة، ونحن لسنا بصدد طلب الحماية من أجل ضمان بقائنا، إنما ندعوكم إلى النظر إلينا من خلال الدور الذي جسدناه مرارا وتكرارا، على الرغم من الكثير الصعوبات التي نواجهها. لقد أثبت وطننا الصغير في جغرافيته والكبير في انتشاره أنه مثال لبلد ديمقراطي متسامح ومتعدد الثقافات في محيطه.

ولذلك فإن من واجب لبنان أن يجنّب الأوضاع المضطربة في المنطقة، أن يجنّب لبنان الآن وغدا وفي كل لحظة الأوضاع المضطربة، وأن تقدم إليه المساعدة كي يزدهر هذا الوطن ويتألق وينشر شعاعه في الشرق الأوسط.

عندها فقط ستقدمون إلى محيطنا المضطرب المصدر الحقيقي للإلهام، وطنا نابضا بالحياة، مثالا للحريات الفردية المدنية والسياسية والدينية. وندائي لكم ألا تنظروا إلى لبنان باعتباره مسؤولية بل أدعوكم إلى أن تنظروا إلى وطني بوصفه فرصة لتأمين أضمن الطرق وأقصرها، كي يكون الشرق الأوسط بمجمله ديمقراطيا سليما ومزدهرا. ودعائي أن يسلم لبنان ليسلم الشرق الأوسط ويسلم العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أهنئ بحرارة السيد يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأشكر السيد ناصر عبد العزيز النصر على قيادته الممتازة لأعمال الجمعية خلال الدورة السابقة. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون على الجهود التي بذلها باسم الأمم المتحدة في العام الماضي.

يشهد عالمنا الجديد الانتفاضات الشعبية، والصراعات داخل الدول، والكوارث الناجمة عن تغير المناخ، والأزمات المالية العالمية وانعدام الأمن الغذائي والطاقة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب وما إلى ذلك. وتدعو هذه وغيرها من الشواهد إلى بذل الجهود الجماعية الرامية إلى الوصول إلى حل سلمي في إطار الأمم المتحدة. وعليه، فإنني أثني على موضوع مداولات هذا العام، وهو ”تسوية الحالات أو المنازعات الدولية بالوسائل السلمية“.

وأود أن أشير في ذلك السياق، إلى دور والدي، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، الأب المؤسس للدولة، الذي دعا من على هذا المنبر قبل ٣٨ عاما إلى مبادئ الصداقة مع الجميع وعدم حمل الضغينة على أي أحد، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية والإسهام في السلم والأمن العالميين. وقد استندت سياساته – في جوهرها – على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى العدالة والسلام. وعلى الصعيد الداخلي، فقد ألهمتني تلك المبادئ التوجيهية للسياسات أثناء فترة ولايتي بصفتي رئيسة للوزراء في السابق في عام ١٩٩٧ ، في تسوية صراع دام ٢٠ عاما وأزهق أرواح ما يربو عن ٢٠٠٠٠ شخص، عبر التوقيع على اتفاق السلام أراضي هضبة شيتاغونغ. وقد تمكنت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ – أثناء فترة ولايتي الحالية – على تسوية تمرد حرس الحدود الذي سبّب اضطرابات في بلدنا، بطريقة سلمية. وبذلك تمكنا من تفادي أزمة خطيرة.

وقد ركزنا أيضا بصورة متزايدة على تحسين العلاقات الخارجية. وتمكنت في ذلك الصدد من حل مشكلة استمرت على مدى ٢٥ عاما مع الهند بشأن تقاسم مياه نهر الغانغس، عبر التوقيع في عام ١٩٩٦ على معاهدة تقاسم مياه نهر الغانغس منذ حوالي ٣٠ عاما. وتمكن بروتوكول عام ٢٠١١ لاتفاقية عام ١٩٧٤ بشأن حدود الأراضي من حل مسألة تتعلق بترسيم الحدود دامت على مدى ٦٤ عاماً دون التوصل إلى حل لها. وتمكنا أيضا من معالجة شواغل متبادلة تتعلق ببناء سد اقترحته الهند على نهر مشترك بين البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد توصلنا مع جارتنا الأخرى، ميانمار، إلى تسوية سلمية لصراع دام على مدى ٤١ عاما بشأن الحدود البحرية عبر المحكمة الدولية لقانون البحار.

وقد أثبتنا التزامنا الوطني والدولي بتحقيق السلام عبر مواقفنا العملية بين كبار المساهمين في جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، فضلا عن كوننا عضوا مؤسسا للجنة بناء السلام. وعقدنا – بوصفنا رئيسا حاليا للجنة – في ٢٥ أيلول/سبتمبر حدثا بعنوان ”بناء السلام: الطريق إلى الأمام نحو السلام والأمن الدائمين“ شارك فيه العديد من الحضور هنا. وبوصفنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نعزز العدل والسلام والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والعلمانية وسيادة القانون، فضلا عن حقوق الأقليات والفئات الضعيفة. وندعو – بصفتنا عضوا في الهيئات التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد البريدي العالمي – إلى وضع معايير عالمية.

وقد تعلمت خلال العقود الأربعة التي أمضيتها في ممارسة السياسة في بلدي من أجل تحقيق الرفاه للشعب، أن السلام يسود عندما تسود العدالة، سواء داخل الدول أو في العلاقات فيما بينها. وبوسع العدالة وحدها كفالة تحقيق السلام الذي يشكّل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية. ولا يمكن تحقيق العدالة إلا عبر الديمقراطية التي تساعد على تمكين الشعوب. وعوضا عنها، فإن غياب الديمقراطية لا يعني شيئا آخر سوى الظلم الاجتماعي وانعدام المساواة والحرمان والتهميش. وهي جميعا عوامل تشجع أعمال التطرف والإرهاب. ولذلك السبب فإننا نعمل على تعزيز الديمقراطية والعدالة بواسطة تمكين الناس عبر القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة والحرمان، فضلا عن إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي وخلق فرص العمل وتعزيز مشاركة الجميع وتعزيز النمو المستدام وتحقيق التنمية البشرية، فضلا عن مكافحة الإرهاب.

وقد شجعتني المبادئ التي أشرت إليها للتو أيضا على تقديم نموذج لتمكين الشعب وتنميته خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (انظر A/66/PV.22). ويشمل النموذج ٦ عناصر تساعد على تعزيز السلام على نحو متبادل. أولا، القضاء على الفقر والجوع، ثانيا، الحد من عدم المساواة، ثالثا، التخفيف من الحرمان، رابعا، مشاركة الأشخاص المستبعدين، خامسا التعجيل بتحقيق التنمية البشرية، وسادسا، القضاء على الإرهاب.

وقد أقرت الجمعية العامة ذلك النموذج في القرار ٢٢٤/٦٦ الذي اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي. وعقدنا في داكا في ٥ و ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ مؤتمرا دوليا لمناقشة النموذج، وأيدت البلدان الـ٦٢ المشاركة في المؤتمر النظر فيه خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأعرب عن تقديري البالغ لدعمها. وأسعى أيضا إلى دعم الجمعية لنشر ذلك النموذج.

وأنشئت لجان برلمانية دائمة – في إطار جهودنا الرامية إلى تمكين الشعب – خلال الدورة الأولى للبرلمان الذي شُكّل عقب الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠٠٨ مباشرةً. وهناك ٥٠ لجنة من هذه اللجان، ويرأس العديد منها نواب في البرلمان من أحزاب المعارضة. وأدخلنا أيضا تخصيص وقت محدد لمساءلة رئيس الوزراء، فضلا عن تعزيز اللجان المختصة بمكافحة الفساد وحقوق الإنسان والإعلام. وكفلنا وجود قضاء مستقل ويعمل بطريقة استباقية، إلى جانب تعزيز سيادة القانون وترسيخ حقوق الإنسان والمساءلة والعلمانية وحقوق الأقليات. ونعمل عبر اتصالات متعددة الوسائط على الصعيد الإقليمي بهدف تمكين جميع الناس. وأكملنا أيضا تحديث نظام التعليم في المدارس الإسلامية. وعمدنا أيضا إلى تعزيز لجنة الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية حتى أصبحت قادرة على إجراء ٥١٨٢ عملية انتخابية في أجواء تتسم بالحرية

والمصداقية التامتين. وعملنا علاوة على ذلك على تحرير وتوسيع وسائط الإعلام، فأصبحت لدينا ٢٤ قناة تلفزيونية خاصة، و ٧ وكالات أنباء و ١١ محطة إذاعية تعمل بنظام تضمين التردد FM و ١٤ محطة إذاعية محلية، فضلا عن ٣٢٠ صحيفة يومية، و ١٥١ دورية.

وبما أن العدالة تشكل أساسا لتمكين الناس من تحقيق السلام والتنمية، فإنه ينبغي أن تضطلع المرأة بدورها في ذلك على قدم المساواة. ولتسريع عملية تمكين المرأة ، فقد توفرت خدمات التعليم المجاني للفتيات حتى المرحلة الثانوية في إطار سياستنا التعليمية الجديدة. وعملنا أيضا على تشجيع المرأة على الإسهام بصورة نشطة في حياتنا الوطنية. وعمدنا إلى الارتقاء بالدور القيادي للمرأة من مستوى القاعدة الشعبية بلوغا إلى المستوى الوطني. وازدادت مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠٠٨. وجرى حتى الآن انتخاب ٨٣٨ ١٢ امرأة في الهيئات الحكومية المحلية في حين أصبحت ٦٩ امرأة أعضاء في البرلمان. وبذلك تشكل المرأة نسبة ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان. وإلى جانب كوني رئيسة للوزراء، ورئيسة لمجلس النواب فإن هناك نساء أخريات يشغلن منصب زعيمة المعارضة، ونائبة رئيس مجلس النواب، فضلا عن خمس نساء أعضاء في مجلس الوزراء وعضوة برلمان متحزبة. وفيما يتعلق بالوظائف العامة الحكومية، فهناك ٣٠ في المائة من الوظائف محجوزة للمرأة، ويشمل بعضها مناصب رفيعة جدا في المجالات القضائية والإدارية والدبلوماسية، فضلا عن دوائر إنفاذ القانون والقوات المسلحة وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وساعدت جهودنا المبذولة لتمكين المواطنين في فترة ولايتي الحالية حتى الآن، في الحد من الفقر بنسبة ١٠ في المائة، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥ في المائة، وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة ٣٤,٦ في المائة. وساعدت تلك الجهود أيضا في تخفيض التضخم الكلي من رقمين إلى نسبة ٤,٩٧ في المائة وانخفض التضخم في أسعار الغذاء من ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٢٥ في المائة في الوقت الحالي. وساعدت جهودنا في توظيف ٧,٥ مليون شخص في القطاع الخاص ونصف مليون آخرين في القطاع العام. وزادت الصادرات السنوية بنسبة ١٩ في المائة عما كانت عليه أرقام عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٢٤,٣ مليار دولار في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢. وساعدنا في ضمان وظائف في الخارج لـ ٠٠٠ ٨٧٠ ١ من المواطنين الأمر الذي ساعد على زيادة التحويلات المالية إلى الداخل سنويا بنسبة ١٠ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ١٢ مليار دولار في الفترة من ٢٠١١ إلى٢٠١٢. وتمكنا علاوة على ذلك من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. وعملنا أيضا على توسيع نطاق مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستوى الأدنى في الحكومة المحلية لضمان توافر الخدمات الإلكترونية لسكان الريف. ويلتحق ١٠٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة بالمدارس الابتدائية. وفضلا عن ذلك حققنا المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وأنشأنا ٠٠٠ ١٢ من العيادات المجتمعية بهدف كفالة توفير التغذية والرعاية الصحية لسكان الريف، وخاصة بالنسبة للأمهات والأطفال. وأنشئ صندوق استئماني بشأن تغير المناخ بهدف تنفيذ برامج التكيف وتخفيف الأثر. وقد ساعدت كل تلك التعهدات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٣ و ٤ و ٥، بشأن المساواة بين الجنسين ووفيات الرضع والأمهات قبل حلول عام ٢٠١٥.

وقد حققت لنا تلك الإنجازات اعترافا عالميا عبر الفوز بجوائز الأهداف الإنمائية للألفية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب علاوةً على جوائز منظمة الأغذية والزراعة. وبذات القدر من الأهمية، فقد اعترف الأمين العام بتلك الإنجازات

عن طريق تضمين اسمي بين أعضاء الفريق التوجيهي المعني بالارتقاء بمستوى التغذية وبصفتي رائدة لمبادرة ”التعليم أولا“. ونرحب بفريقه الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار باتساق أهداف التنمية المستدامة ووضع الأولويات المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع وتوفير التغذية وأمن الغذاء والطاقة العالميين، إلى جانب تغير المناخ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وآمل أن ينظر فريقه الرفيع المستوى أيضا في الوصول إلى صيغة للتعامل مع محنة الأطفال الذين يعانون من التوحد والمحرومين الذين يشكلون حوالي ١ في المائة من سكان العالم. وقد أنشأنا على الصعيد المحلي ٥٥ مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة ومركزا للتأهيل العصبي ومرض التوحد لدى الأطفال. ودشنا في تموز/يوليه ٢٠١١ – بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية و ”التوحد يتكلم“ مبادرة التوحد والصحة العامة على الصعيد العالمي. وسنقدم أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة مشروع قرار بشأن اضطرابات طيف التوحد ونأمل أن يحصل على دعم الجمعية.

وتعيق جهودنا التطورات الظالمة الناجمة عن تغير المناخ، مثل زيادة الفقر، وفقدان الممتلكات وتشريد الناس إلى جانب الإرهاب الذي يترتب عن تلك التطورات. وسوف يؤدي ارتفاع منسوب البحر الذي لا مفر منه إلى تنقّل جموع غفيرة من المهاجرين المشردين. ويجب إنشاء نظام قانوني جديد يضمن إعادة تأهيل المهاجرين بسبب المناخ على الصعد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية – وهو ما دعوت إليه في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

كما تم التأكيد في اجتماع ”منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ“ الذي عقد في داكا في عام ٢٠١١ على ضرورة إنشاء حلف للدول الأكثر عرضة لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. ودشنت بنغلاديش – بوصفها رئيسا حاليا للمنتدى – الصيغة الثانية من مؤشر رصد التأثر بالتغيرات المناخية، أمس في نيويورك. وأكرر أيضا دعوتي إلى التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، وبشأن التشغيل المبكر لصندوق المناخ الأخضر، في جملة أمور، من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ونقل التكنولوجيا.

ويرتبط توفير الأغذية على الصعيد العالمي وأمن الطاقة ارتباطا وثيقا بتغير المناخ. ولا ريب أن من شأن زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة بسبب تغير المناخ أن تحدث ضررا بالغا. ذلك أن لهذه الزيادة آثار اخطيرة على أقل البلدان نموا. وعليه فهي بحاجة إلى دعم دولي أكبر لمساعدتها على تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي، من أجل وصول منتجاتها بطريقة معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص إلى جميع الأسواق، فضلا عن حاجتها إلى الالتزام بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إليها، ولكي يكون صوت مساوٍ في مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى ضمان حرية تنقّل العمالة إلى جميع البلدان.

في الواقع، ينبغي لنا أن ننفذ فورا الطريقة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لكي تستفيد البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء.

كما ينبغي أيضا أن نكفل التوثيق، والهجرة الآمنة، وحماية حقوق العمال المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة بين الدول المرسلة والمستقبلة في منظمة التجارة العالمية.

ما ترتكبه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني من ظلم فاضح وقتل وتعذيب وإذلال يمثل فصلاً مخزياً في تاريخ البشرية. إن الإحباط العميق من الظلم الواقع في فلسطين وفي أماكن أخرى يغذي أيضا الإرهاب. من الضروري تسوية القضية الفلسطينية

وغيرها من القضايا الملتهبة من خلال العدالة وإرساء الحقوق الديمقراطية.

في بنغلاديش، ساد جو من الإرهاب خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦. تحت رعاية الحكومة السابقة لحزب بنغلاديش الوطني – حزب الجماعة الإسلامية، قامت الجماعات الإرهابية المحظورة دوليا، مثل جماعة المجاهدين ببنغلاديش، وحركة الجهاد، وحزب التحرير، وجماعة عسكر طيبة، وغيرها من الجماعات، بتنفيذ هجمات شبه يومية بالمتفجرات والقنابل اليدوية. وكانت تتمتع بالإفلات من العقاب، وتهدف إلى القضاء على الأحزاب العلمانية والتقدمية. من الأمثلة البارزة على ذلك التفجيرات التي وقعت في أربع دور للسينما أسفرت عن مصرع ١٩ شخصا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ والهجوم بالقنابل اليدوية على المفوض السامي البريطاني في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ والانفجارات التي وقعت في ٥٠٠ مكاناً في ٦٣ مقاطعة من أصل ٦٤ في غضون فترة نصف ساعة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والهجوم بالقنابل اليدوية والأسلحة النارية الذي أودى بحياة وزير المالية السابق والمدير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، النائب البرلماني السيد إس أيه إم كبريا، والنائب البرلماني السيد إحسان الله ماستر، والنائب البرلماني السيد ممتاز الدين، واثنين من القضاة، لهم شعبيتهم، داخل مبنى المحكمة.

وقد كنت أنا نفسي هدفا لهجوم بقنبلة يدوية خلال اجتماع عام في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أوقع ٢٤ قتيلا وزهاء ٥٠٠ جريحً. وبصورة ما، نجوت بأعجوبة. ومن أشكال الإرهاب البشعة التي شهدناها في بنغلاديش الاغتيال الوحشي الذي تعرض له والدي وأبو الأمة، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، ومعه ١٨ من أفراد أسرتنا، في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٥. نفذ تلك العملية بعض الأفراد المضللين من الجيش في محاولة لاغتصاب سلطة الدولة. كنت في ذلك الوقت في الخارج مع أختي الشيخة ريحانة، وهكذا نجوت من الموت. في ضوء التجارب المأساوية التي مرت بها دولتنا مع الإرهاب، اعتمدت حكومة بلدي سياسة ثابتة تقوم على عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب وأشكال التطرف كافة.

اختتم بأن أشارك الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة في التأكيد مجددا على الحاجة الملحة إلى إصلاح الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المالية الدولية. إن هياكلها وعمليات صنع القرار فيها تعكسان توازن القوى قبل ٦٠ عاماً، وهي تخدم مصالح الأقلية المحظوظة، متجاهلةً الأغلبية العظمى. تبشر الألفية الجديدة ، بما شهدته من زيادة كبيرة في عدد الدول المستقلة ذات السيادة وظهور العولمة، بنظام عالمي جديد. لقد أصبحنا نتكلم اليوم بجرأة عن العدالة، والمساواة، والديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والآثار السلبية لتغير المناخ، وهلم جرا. هذه هي أولويات عصرنا، التي يجب أن نعترف بها عوضاً عن تجارب الماضي المريرة. يجب أن يستند النظام العالمي الجديد للدول إلى العدالة والاحترام المتبادل والمساواة في السيادة إذا أردنا أن نتطور نحو عالم السلام والأمل الذي نود أن نتركه للأجيال المقبلة.

عاشت بنغلاديش إلى الأبد. وعاشت الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء بنغلاديش على البيان الذي أدلت به للتو.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد رومان – موري (بيرو).

خطاب السيدة ينغلوك شيناواترا، رئيسة وزراء تايلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة وزراء تايلند.

اصطحبت السيدة ينغلوك شيناواترا، رئيسة وزراء تايلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب بدولة السيدة ينغلوك شيناواترا، رئيسة وزراء تايلند، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة شيناواترا (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد مملكة تايلند، أسمحوا لي أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على قيادته المتميزة للجمعية العامة خلال الدورة السابقة.

ما زلنا نعيش في زمن محفوف بالتحديات. فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لاستعادة الاستقرار إلى النظام المالي والاقتصادي العالمي والثقة به، ولإيجاد حلول طويلة الأجل للأزمة في منطقة اليورو. لقد علّم الربيع العربي الولايات المتحدة ضرورة الاستماع إلى صوت الشعب. يُخشى أن يؤثر خطر الصراع في مناطق شتى من العالم على الجهود التي نبذلها لتعزيز السلام والرخاء والديمقراطية.

لقد رأينا أيضا كيف يمكن أن يؤدي انعدام الحساسية الدينية والكراهية إلى العنف. في ضوء ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم، سواء داخل المجتمعات وفيما بينها. هذه من العوامل الأساسية لمنع نشوب الصراعات وتعزيز السلم الدائم.

في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدائمين، نواجه مجموعة واسعة من التهديدات، منها القديم ومنها الجديد. ولذلك من الضروري أن نبحث عن حلول مبتكرة وتفكير جديد. إننا بحاجة إلى قيادة قوية وإرادة سياسية وحوكمة عالمية رشيدة. يتحتم علينا تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ولكن حتى مع تحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى التفكير في اتخاذ الإجراءات الوقائية والاستباقية التي تمنع نشوب هذه المنازعات في المقام الأول. وأهم من كل ذلك، يتعين علينا أن نفكر فيما يتعلق بتعزيز السلام والتنمية الشاملين، سواء داخل البلدان وفيما بينها. السلام والأمن والتنمية جميعها أمور مترابطة فيما بينها.

يجب أن تسير التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع التقدم السياسي. وهنا، أود أن أؤكد على نقاط ثلاث. أولا، وجود إستراتيجية تنموية وطنية شاملة أمر حيوي. خلال هذه الفترة المتسمة بحالة من عدم اليقين الاقتصادي، يجب ألا يكون همنا النمو الاقتصادي وحده. من المهم أن نضع الناس في واجهة ومركز جدول أعمال التنمية. النمو المستدام والتنمية، وخلق فرص العمل، وتشجيع الحد من الفقر، والمساواة، والتصدي لتغير المناخ يجب أن تسير جنباً إلى جنب. ذلك ما ينبغي أن تفعله كل حكومة – وضع الناس في صلب إستراتيجية البلد للتنمية الاقتصادية – لأننا نؤمن بأن الشعب هو أعظم ثروة لأي بلد، ويعتمد مدى تفوق البلد على مدى قدرة الشعب على بلوغ كامل إمكاناته.

ثانيا، أي تنمية إقليمية شاملة هي الطريق إلى المضي قدماً، ومن شأنها أن تساعد على تعزيز نسيج السلام والأمن الإقليميين. تؤمن تايلند إيماناً قويا بأن لدينا نحن وجيراننا في المنطقة هدفا مشتركا، ولنا مصلحة مشتركة في تعزيز السلام والرخاء للجميع. لذلك لا بد أن نسعى جاهدين لنحقق الازدهار لنا جميعاً، لأنه لا يمكننا أن نهيئ التآزر الذي يدعم تنميتنا المشتركة إلا بالعمل معا. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا في الحد من احتمالات الصراع.

في جنوب شرق آسيا، تلك هي الروح التي حدت بالدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى اعتزام تشكيل جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول

عام ٢٠١٥. بينما تمضي آسيان نحو المزيد من التكامل، تُبذل جهود كبيرة لردم الفجوات التنموية وتوسيع نطاق التواصل عبر منطقة جنوب شرق آسيا وما وراءها ليشمل سائر شرق آسيا وجنوب آسيا. ومن شأن ذلك أن يساعد على نشر التنمية والنمو على نطاق أوسع عبر القارة. وبينما تصبح الأنشطة الاقتصادية أكثر تركيزاً في شرق آسيا، فإن ذلك التكامل الأوثق واتساع نطاق التواصل، جنبا إلى جنب مع شبكة اتفاقات التجارة الحرة التي ما فتئت تتسع على نطاق المنطقة، سوف يؤديان إلى تعزيز المرونة في شرق آسيا، وخلق المزيد من الفرص وإطلاق العنان لكامل إمكانات هذه المنطقة الواعدة.

ثالثا، من الضرورة بمكان أن تكون هناك عملية شاملة على الصعيد العالمي، فيما يعكف المجتمع الدولي على النظر في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥. لقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية أداة مهمة نتج عنها تحسين معايش الملايين من الناس. ومع اقتراب عام ٢٠١٥ بسرعة، ينبغي أن يحشد المجتمع الدولي جهودا شاملة لإعطاء الدفعة الأخيرة من أجل بلوغ تلك الأهداف الإنمائية للألفية.

في نفس الوقت، لا بد من التحضير لما بعد عام ٢٠١٥. وإذْ يبدأ المجتمع الدولي في تأطير جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أو أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تؤخذ النجاحات والإخفاقات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار. العملية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية ينبغي أن تكون شاملة بأقصى قدر ممكن للتأكد من أن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيحظى بأوسع دعم ممكن وبملكية المجتمع الدولي له. ستضطلع تايلند بدور نشط وبناء في تلك العملية نظراً لأن التنمية مسألة قريبة إلى قلوبنا.

في عصر العولمة هذا، قد عفا الزمن على مفهوم الأمن المطلق. لا يمكن أبداً لأي أحد أن يحقق السلام بمعزل عن الآخرين. ولا يمكن أن نسعى لتحقيق السلام إلا من خلال الأمن والاستقرار المشتركين. يجب أن نعمل عن كثب مع أصدقائنا في كل منطقة من أجل تعزيز قدراتهم على الوفاء بأهدافهم الإنمائية. نحن نؤمن بأن سلام جيراننا ورخاءهم سلامٌ ورخاءٌ لنا. ينطبق ذلك بشكل خاص على الحالة الراهنة في ميانمار خلال الفترة الحرجة من التحول نحو المزيد من الديمقراطية، وهو ما تدعمه تايلند دعماً تاماً. يجب أن نعمل جميعا معا كشركاء لمساعدة ميانمار على الاستمرار في عملية التغيير. سوف نستفيد جميعا من ذلك التعاون والتكامل الاقتصاديين.

إننا نعيش في عالم يتسم بالترابط المتزايد، لكن لا تزال شعوبنا تواجه انعدام الأمن بسبب التحديات العابرة للحدود. في عصر العولمة هذا، يجب أن يكون مفهوم الأمن محوره الشعب. لذا، فإن التحديات العابرة للحدود — من تهريب البشر إلى الاتجار بالبشر، من المخدرات إلى الأوبئة، من الكوارث الطبيعية إلى التجارة غير المشروعة في الأسلحة ومواد تصنيع أسلحة الدمار الشامل — يجب أن تحتل مرتبة متقدمة على جدول أعمالنا الوطني. ينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهده الجماعي للتصرف بقوة إزاء الجرائم العابرة للحدود في عالم متزايد الترابط.

الاتجار بالأشخاص أحد أسوأ أشكال الإهانة التي يتعرض لها البشر. أنا أعتبر ذلك الشكل غير الإنساني من أشكال الاستغلال مسألة وطنية ذات أولوية، وأنا ملتزمة التزاما تاما بالقضاء عليه. سواء كان الأمر يتعلق بالاتجار بالبشر أو غيره من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، فإن الأمر الأساسي هو كفالة سيادة حكم القانون وضمان الحقوق الأساسية للشعوب. الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، يستحقون اهتمامنا بوجه خاص.

لا يمكن للحكومات وحدها أن تجد الحلول لتلك التحديات. نحن بحاجة إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة، لا سيما لتعزيز القواعد والمعايير الدولية. من خلال الأمم المتحدة، نحن بحاجة إلى تعزيز سيادة القانون كأساس متين لتحقيق السلام والأمن الدوليين وإرساء حقوق الإنسان وبلوغ التنمية المستدامة.

نحن ملتزمون بتعزيز السلام والازدهار داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي، لكن، في نهاية المطاف، يجب أن تبدأ العملية من الداخل. وأفضل طريقة يمكن أن يتحقق بها ذلك هي بإتاحة مساحة للجميع في إطار ديمقراطي، وتعزيز المصالحة الوطنية. قبل كل شيء، يجب أن ينصب تفكيرنا على الشراكات وأن نعمل معا بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي.

في عملنا من خلال الأمم المتحدة، يجب أن نصل إلى الناس الذين حرموا من حقوقهم المشروعة وتطلعاتهم. من ذلك المنطلق، أقامت الحكومة الملكية التايلندية علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، أملا في أن تتمكن إسرائيل وفلسطين من تحقيق السلام الحقيقي والدائم على أساس حل الدولتين.

وفي الأماكن الأخرى من الشرق الأوسط، ما زالت الحالة في سوريا تسير من سيء إلى أسوأ. وتشعر تايلند بقلق عميق إزاء الأثر الإنساني الذي يحدثه العنف المرتكب ضد المدنيين وتدين ذلك العنف بقوة. وندعو إلى الوقف الفوري لاستعمال القوة ضد المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار للتوصل إلى حل سياسي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بجهود السوريين أنفسهم.

وفيما يتعلق بالبحث عن السلام والأمن، نرى أن النظر إلى خارج حدودنا باستمرار أمر ضروري. وتود تايلند أن تؤكد مجددا التزامنا بحفظ السلام باعتباره ضروريا في هذه الأزمنة الصعبة. فمن تيمور – ليشتي إلى هايتي فدارفور وفي خليج عدن، تساعد عمليات حفظ السلام التي تقوم بها تايلند أيضا في التنمية المحلية والمجتمعية، إذ نطرح أفضل ما لدينا من ممارسات في مجالات الزراعة والصحة وإدارة الموارد المائية.

وجملة القول إن تايلند ما برحت مشاركة مع المجتمع الدولي على امتداد دعائم الأمم المتحدة الثلاث: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وستزودنا إدارة تلك المسائل المترابطة بحلول طويلة الأجل، لا لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية فحسب، بل أيضا لمنع النزاعات من النشوء كليةً.

وأؤكد للجمعية أن تايلند ستظل شريكا قويا للأمم المتحدة في المساعدة على التصدي لتلك التحديات المشتركة الماثلة أمام البشرية. وانطلاقا من هذا الاقتناع تقدمنا بترشيحنا لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء مملكة تايلند على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة ينغلاك شيناواترا، رئيسة وزراء مملكة تايلند، من المنصة.

خطاب للسيد غوردون دارسي ليلو، رئيس وزراء جزر سليمان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جزر سليمان.

اصطحب السيد غوردون دارسي ليلو، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيرا أن أرحب بالسيد غوردون دارسي ليلو، رئيس وزراء جزر سليمان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ليلو (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. كما أثني على سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل قطر، لقيادته الطيبة خلال الدورة السابقة. إضافة إلى ذلك، أتوجه بالشكر للأمين العام، السيد بان كي – مون، على ما يبذله من جهود لا تعرف الكلل للنهوض بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان، الدعائم الثلاث لميثاق الأمم المتحدة.

لا يزال الأمن العالمي يشكل تحديا خطيرا اليوم. فالدول تزيد من قدراتها العسكرية ومبيعات الأسلحة أصبحت ثلاثة أمثالها في السنة الماضية وتبلغ مستويات قياسية. وإذا اقتربنا من منطقتنا، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجري الآن رسم الخطوط لحرب باردة جديدة وأخذت بعض النزاعات الإقليمية منخفضة الحدة في الاعتمال. وتتيح تلك الحالة خيار العمل الانفرادي، الذي يقوض سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتقتضي تلك التحديات الآن قيام مؤسسة متعددة الأطراف فعالة تستجيب للمستجدات حال وقوعها من أجل إقرار سيادة القانون. وفي هذا الصدد، ترحب جزر سليمان بموضوع هذا العام، وهو معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية. ونود أن تتقيد الدول التي تجد نفسها في نزاعات دولية بسيادة القانون وأن تعمل في سبيل كفالة السلام العالمي.

وقد خرجت جزر سليمان من صراع داخلي منذ حوالي ١٠ سنوات. وساعدت مبادرة إقليمية للسلام تعرف ببعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان على استعادة القانون والنظام وهيأت بيئة مناسبة لبناء الدولة والتنمية. ونعرب عن امتناننا لجيراننا الإقليميين جميعا.

وقدمت لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة أنشئت في عام ٢٠٠٩ للتحقيق في أسباب الصراع تقريرها في أوائل هذا العام. وقد يسرت اللجنة عملية المصالحة الوطنية والتعافي، وأنشأت الحكومة فريقا عاملا لدراسة التوصيات الواردة في التقرير بإمعان.

وتثني جزر سليمان على الجمعية العامة لعقدها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي هذا الأسبوع. فسيادة القانون أساسية في توجيه سلوك الجهات الفاعلة ومعالجة الواقع في نطاق الولايات الوطنية والدولية.

ومنذ استعادت جزر سليمان السلام والاستقرار، أحرزت بعض التقدم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. فعلى الصعيد الاقتصادي، على سبيل المثال، تمتع البلد بنمو مطرد في السنوات الخمس الماضية. وتواصل الاحتياطيات الخارجيةالتحسن، وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغت القدر الكافي لتغطية الاستيراد لمدة ١٠ شهور. علاوة على ذلك، جزر سليمان هي أحد البلدان الـ١١ التي وصفها البنك الدولي في عام ٢٠١٢بأنها الأكثر نهوضا بسهولة القيام بممارسات الأعمال في البلد عبر عدة مجالات تنظيمية. كما تم إنشاء فريق عمل اقتصادي لتنسيق مساعدة المانحين وهو يقوم بدور هام في إصلاحات المالية العامة، بما في ذلك إدارة الديون، وفي إيجاد هوامش أمان مالية لتمكيننا من تخفيف أثر الصدمات الخارجية.

وفي القطاع الصحي، يسرني أن أبلغكم بأننا قد استأصلنا الملاريا تقريبا من مقاطعتين من بين مقاطعاتنا التسع. وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بشكل كبير من ٨٠ إلى ٣٥ لكل ألف من المواليد الأحياء. وانخفض معدل وفيات الأمهات أيضا من ٥٠٠ إلى ٢٠٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وتواصل الحكومة وشركاؤها الإنمائيون تمويل المراكز الطبية والصحية لكي تقدّم الخدمات التي يحتاج شعبنا إليها.

وقد أدّت التحسينات الكبيرة في حالة القانون والنظام إلى خفض عدد الجرائم الكبرى وأوجدت بيئة أكثر أمانا في البلد. كما نجحنا في استضافة عدد من الأنشطة الدولية، كمسابقة كرة القدم لأوقيانوسيا التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم، ومهرجان فنون المحيط الهادئ، ومؤخرا زيارة دوق ودوقة كيمبريدج. واستعدنا صورة بلدنا المعروفة بالجزائر السعيدة في المحيط الهادئ.

وفي إطار جهودنا للتصدي لقضايا الحوكمة، تكثف جزر سليمان مشاوراتها الوطنية لتحديد الآليات الملائمة للنهوض بالتزاهة السياسية والاستقرار. وقد أجريت مشاورات وطنية للحصول على آراء المجتمع بشأن المؤسسات والعمليات المطلوبة. وتعزيز الحوكمة عملية باهظة التكايف، ويحتاج إلى شراكة دولية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر إدارة الشؤون السياسية على ما قدمت من مساعدة في إصلاحاتنا الانتخابية.

وبعد قرابة عشر سنوات، هاهي بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان بقيادة أستراليا الآن في مرحلتها الانتقالية. وتعمل الحكومة عن كثب مع البعثة لكفالة الانتقال السلس بينما تجري إعادة المسؤولية عن الأمن والتنمية إلى أيدي الحكومة والمجتمع المحلي. وسوف تتواصل حكومتي مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الهيئات التابعة للأمم المتحدة، لتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن، ولبناء دولة قادرة على مواجهة الكوارث.

وتواصل جزر سليمان تعزيز علاقتها مع الأمم المتحدة. فافتتحنا هذا العام بعثة دائمة دبلوماسية ثانية في جنيف. كما يسرنا أن نرى أن مكتب منظمة الصحة العالمية في هونيارا قد تم الارتقاء به من مكتب اتصال إلى مستوى ممثل مقيم. ونطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحذو حذوه. وأرى أن تعزيز وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري سيحسّن كذلك فهم أولويات البلد الإنمائية وتحدياتها. ولن تزداد الأمم المتحدة إلا قوة بوجود أمانة ممثلة لتنوع عضويتها.

وتعترف جزر سليمان بسيادة فيجي واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وسنواصل الحوار مع فيجي وندعو المنطقة والمجتمع الدولي إلى دعم عملية فيجي ”للتواصل مع منطقة المحيط الهادي“ وخريطة الطريق التي وضعتها للانتخابات العامة عام ٢٠١٤. ونرحب بالتزام فيجي بإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤.

وقد عززت جزر سليمان أيضا دورها في الوساطة على الصعيد دون الإقليمي من خلال مجموعة رأس الحربة الميلانيزية. وتتألف المجموعة من فيجي وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. وتم إنشاء وحدة لحفظ السلام في أمانة المجموعة. غير أن جزر سليمان وغيرها من أعضاء المجموعة ترى أن الأمم المتحدة ما زالت هي الأرض الصلبة التي يستند إليها السلام والأمن الدوليان.

وتعزيز حقوق الإنسان أمر جوهري لإيجاد ثقافة للسلام والأمن. وترحب جزر سليمان بالعملية الحكومية الدولية الجارية لتعزيز فعالية المؤسسات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان خلال هذه الدورة. ونحن نسلم بعالمية حقوق الإنسان وندعو إلى إزالة المعايير المزدوجة وإقحام السياسة في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، أرى أن الأمم المتحدة في وضع فريد يتيح لها تقديم حل شامل لقضايا المنطقة المعقدة، بما فيها الحالة الراهنة في سوريا. إنها منطقة جديرة بالحرية والديمقراطية والأمن الطويل الأجل. وتواصل جزر سليمان دعمها لأعمال اللجنة الرباعية ولمساعي الأمين العام

الحميدة من أجل نزع فتيل التوتر ودفع عجلة المناقشات السياسية بشأن الحل القائم على دولتين لإسرائيل وفلسطين.

ولا يوجد أي تبرير لقتل المدنيين الأبرياء أينما حدث ذلك. ونحن لذلك ننضم إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء الأحداث المحزنة في بنغازي.

وفيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ، تؤيد جزر سليمان طموحات كاليدونيا الجديدة إلى تقرير المصير. وأود أن أبلغ الجمعية بأن أعضاء مجموعة رأس الحربة اضطلعوا، في الشهر الماضي، بزيارة ثانية على مستوى الوزراء إلى الإقليم لرصد التقدم المحرز في ظل اتفاق نوميا. ونشجع كافة الجهود المبذولة لتمكين الكاناك من تولي القيادة في تحديد مستقبلهم. وتنضم جزر سليمان أيضا إلى جيرانها الإقليميين في تأييد إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة البلدان التي يتعين إنهاء استعمارها. كما ندعم الشعوب الأخرى التي تتطلع إلى تقرير المصير ونيل الاستقلال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأرحب بالعمل الذي قامت به الجمعية العامة فيما يتعلق بتعزيز سلاسة العملية الانتقالية بالنسبة للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. ونحن، في عملنا من أجل رفع اسمنا من الفئة المذكورة، في سبيلنا إل القيام بعدد من المبادرات الإنمائية. وبموجب برنامج عمل اسطنبول، تعكف جزر سليمان على تنفيذ ثلاثة استثمارات وطنية عالية القيمة. فأولا، تجري إقامة مطار دولي ثان، بدعم من نيوزيلندا، في الجزء الغربي من بلدنا. وثانيا، من المتوقع أن يتم وصل مشروع الكابل البحري للألياف البصرية تحت البحر بشبكة الإنترنت قبل عام ٢٠١٤. وثالثا، تقوم جزر سليمان بإنشاء جامعتين للمرحلة الثالثة من التعليم، هما جامعة جزر سليمان الوطنية وفرع جنوب المحيط الهادئ التابع لجامعة جزر سليمان.

وتضع تلك المشاريع القومية جزر سليمان على الطريق إلى تحويل اقتصادها وكفالة رسوخ النمو الاقتصادي الشامل والعادل في البلاد. ونفعل ذلك بإطلاق الموارد الداخلية والإقليمية من خلال وضع استراتيجية للديون في شراكة مع القطاع الخاص ومصرف التنمية الآسيوي.

وكذلك نتخذ الإجراءات لزيادة العائدات من مواردنا الطبيعية إلى أقصى حد. وبصفتنا طرفا في اتفاق ناورو، فقد أغلقنا الجيوب في أعالي البحار بين مناطقنا الاقتصادية الخالصة في محاولة لحماية الأرصدة السمكية وإدارتها. وفي هذا الصدد، اعتمدنا خطة يوم السفن لضمان الحصول على حصة عادلة من المنافع. ويتمثل موقفنا في أنه لا بد من تجسيد الخطة في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لمصائد الأسماك. ونهيب بجميع دول الصيد في المياه البعيدة أن تحترم ذلك الموقف المبدئي.

وفي قطاع التعدين، نحن الآن عضو في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وما زلنا نضع السياسة العامة ونترجمها إلى قوانين ولوائح محلية. فالتعدين يتيح فرصة لتوسيع قاعدتنا الاقتصادية. وفي هذا الصدد، سوف نمنح عقود التعدين لشركة كبيرة لاستخراج النيكل قبل نهاية العام. وتشير التقديرات إلى أن هذه الشركة ستنتج حوالي ٦٩ ٠٠٠ طن في العام وتخلق عددا كبيرا من فرص العمل.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، رسمنا مسارا جديدا لوضع نموذج محسّن للنهوض بدعائم التنمية المستدامة الثلاث وقياسها. ولتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) بشكل كامل وجيد التوقيت أهمية بالغة. وبينما نقترب من العام ٢٠١٥، يجب أن نعجّل ببذل الجهود لتحقيق الغايات المتوخاة من الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الثلاث المقبلة.

وتعمل جزر سليمان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ونهيب بشركائنا في التنمية

أن يوائموا بين مساعداتهم والأولويات الواردة في استراتيجيتنا الوطنية للتنمية. ولا بد من أن تأخذ خطة التنمية المقترحة لما بعد ٢٠١٥ في الاعتبار أية أوجه للقصور في تنفيذ الأهداف الإنمائية للالفية. ويجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة مجدية اقتصاديا ونابعة من المجتمعات المحلية ومحددة المدة الزمنية. ونتطلع إلى العمل مع الخبراء الذين سيضعون الإطار. ويسر جزر سليمان أن تكون أحد البلدان الخمسين التي سيستشيرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد خطة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥. ونطلب أن تدمج عملية التشاور هذه أيضا القضايا التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامج أعمال المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤.

وأضم صوتي إلى زملائي في تحالف الدول الجزرية الصغيرة في إعادة تأكيد أن تغير المناخ يشكل خطرا عاجلا على البشرية لا سبيل إلى إصلاحه. ومن دواعي قلق جزر سليمان العميق انخفاض المستوى الحالي لطموح تعهدات البلدان المتقدمة نموا. فثمة تفاوت بين ما يجري التعهد به وما يلزم لتحقيق استقرار الزيادة في درجة الحرارة. وهذا يعني أنه يجب إيلاء الأولوية للتخفيف من أثرها في الاجتماع العادي الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الدوحة وأن مستويات انبعاثات غاز الدفيئة قد زادت زيادة مؤثرة. ويلزم أن نتيقن من أننا نعمل من أجل ألا تتجاوز الزيادة في درجة الحرارة ١,٥ درجة مئوية، وليس من ٣ إلى ٥ درجات مئوية، لضمان بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا واستمراريتها وتنميتها المستدامة.

ونعرب عن أسفنا العميق لأن بعض البلدان قد اختارت عدم الانضمام إلى بروتوكول كيوتو، وبعضها رفضت أن تتعهد بالتزام ثان وأخرى لم تستقر بعد على رأي بشأن التعهد بالتزام ثان.

غير أن من دواعي سروري على المستوى الوطني أن أعلن أن جزر سليمان شرعت، في حزيران/يونيه في تطبيق سياستها الوطنية لتغير المناخ، التي تدمج تغير المناخ في جميع قطاعات البلد. وجزر سليمان بلد على قدر كبير من التنوع البيولوجي والثقافي. وهي عضو في مبادرة مثلث الشعاب المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي. وهذا العام، اجتمع في جزر سليمان ٢٢ من البلدان والمناطق الجزرية في المحيط الهادئ لاستعراض تنوعها وتراثها في المجال الثقافي. فهذه المنطقة تتسم بتنوع بيولوجي وثقافي أصيل، مما يجعلها إحدى النقاط الساخنة على صعيدي الشعوب الأصلية والصعيد البيولوجي الثقافي. وما زالت تلك النقطة الساخنة هشة ومعرضة للأخطار وبحاجة إلى الدعم الدولي. وسوف نلتمس الطرق والوسائل اللازمة لإدراج تلك المبادرة في جدول الأعمال العالمي.

ويجب أن يواكب إصلاح مجلس الأمن الواقع العالمي المتغير. ونؤيد الدعوة إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وصلة بالواقع وفعالية. ويساورنا القلق إزاء بطء التقدم المحرز في المفاوضات، بعد أربع دورات، ونأمل في أن نرى بعض التقدم خلال هذه الدورة.

وتعرب حكومتي عن تقديرها لسياسة تايوان الخارجية المرنة والمعتدلة والعقلانية، التي تواصل تعزيز العلاقات الودّية عبر المضيق. وما زالت جزر سليمان تؤيد مشاركة تايوان بشكل كبير في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك طموحها لعضوية منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورغم أن تايوان ليست عضوة في منظمة الطيران المدني الدولي، فهي تدير ما يزيد على مليون رحلة جوية و٤٠ مليون مسافر في العام. وبالمثل، مع أن تايوان تحتل المرتبة الثانية والعشرين بين أكبر مصادر انبعاث غاز الدفيئة فهي ليست عضوا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

بشأن تغير المناخ. وأرى بشدة أن من مسؤولياتنا المشتركة إشراك تايوان في جهودنا الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ.

وفي ما يتعلق بكوبا، أشكر كوبا حكومة وشعباً على الدعم الذي تقدمه لطلاب الطب من جزر سليمان. وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى القيام فوراً برفع الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وجزر سليمان تشجع الولايات المتحدة على احترام مبدأ حسن الجوار.

وأخيراً، بالنسبة الى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أود أن أشكر الدول الأعضاء على ثقتها بانتخاب جزر سليمان في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأرحب أيضا بدعوة الأمين العام لعقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ٢٠١٥. وتنوّه جزر سليمان كذلك بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار كمساعدة إقليمية من أستراليا لدعم البرامج الجنسانية للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وتؤدي المرأة دوراً هاماً جداً كصانعة للسلام وكقيادية في مجتمع جزر سليمان. والتحدي الجنساني لدينا نما مع مرور الوقت. وعندنا اليوم البرامج الوطنية المعنية بالمرأة لتمكين دعمها. ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق مع أستراليا وغيرها من أعضاء المجلس التنفيذي في النهوض بقضية النساء والفتيات.

إن جزر سليمان ملتزمة بالعمل الوثيق مع الرئيس في إنشاء نظام متعدد الأطراف يكون شاملا وشفافا وفعالا. كما أود أن أؤكد له دعم مسعانا المشترك نحو بناء عالم سلمي وآمن لأطفالنا والأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غوردون دارسي ليلو، رئيس وزراء جزر سليمان، من المنصة.

خطاب السيد أسيلبيك جينبيكوف، رئيس برلمان جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس برلمان جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد أسيلبيك جينبيكوف، رئيس برلمان جمهورية قيرغيزستان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد أسيلبيك جينبيكوف، رئيس برلمان جمهورية قيرغيزستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد جينبيكوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئ معالي السيد فوك جيريميتش بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن أتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه الهامة. ويسعدني أيضا أيما سعادة أن أعرب عن امتناني لمعالي السيد ناصر عبد العزيز النصر على قيادته الناجحة والمثمرة لأعمال الجمعية في دورتها السابقة.

من الصعوبة بمكان القول إن الحالة العامة في العالم قد شهدت تحسناً. فنحن لم نخرج تماما بعد من واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية العالمية في السنوات ال ٦٥ الماضية. نعم، إن الحالة الاقتصادية العامة يتم تطبيعها تدريجيا. والدليل على ذلك هو تحسن توقعات المنظمات الدولية الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي في هذا العام. ومع ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن المخاطر ما زالت قائمة، وأن عملية الانتعاش ما فتئت غير مؤكدة جداً.

ومن المؤسف أن العالم لم يصبح أكثر أمنا. إننا نشهد تصعيداً للمواجهات والتوترات في مختلف أنحاء العالم. فتغير

المناخ العالمي، والنمو السكاني في ظل تدهور البيئة، وندرة الموارد الطبيعية وإمكانية الحصول على مياه الشرب، والعديد من المشاكل الأخرى هي في مجموعها توترات تحتمل نشوب صراعات في مجالات التعاون على الساحة الدولية.

إن السبل التقليدية للحياة تتغير بسرعة تحت تأثير عمليات العولمة. فالدول تجد أنه ثمة صعوبة متزايدة في مواجهة التحديات الحديثة بأنفسها، وذلك بسبب طابع تلك التحديات العابر للحدود. والإرهاب، والانفصال، والتطرف، والمخدرات، وحروب المعلومات — هي نوع من الأورام للجنس البشري، ولا يمكن استئصالها على المستوى المحلي وحده.

للأسف، هناك قوى عاملة في العالم ترغب في جرّ البشرية إلى حافة الهاوية، وتأجيج لهيب العداء أينما ذهبت. ومن الأمثلة الصارخة الفيديو المعنون براءة المسلمين، الذي ظهر رمزيا عشية انعقاد دورة الجمعية العامة. إن قيرغيزستان تدين الطابع الإستفزازي لمحتواه. فمن غير المقبول إهانة المشاعر الدينية لأي شخص، بغض النظر عن إيمانه. النزعة الإنسانية والتسامح والاحترام المتبادل أمور تجعل العالم أفضل وأكثر أماناً. لذلك، نحن نرفض أيضاً استخدام القوة ضد دبلوماسيي أي بلد كان – مبعوثي السلام ورمز التعاون.

إن الجنس البشري يتطور ويتغير بسرعة. والاحداث الاقليمية، وحتى المحلية، يمكنها أن تؤثر على العمليات العالمية. وشهدنا في عام ٢٠١١ ، مع الشعور بالتعاطف والتضامن، الأحداث التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والوضع الذي نشهده في سوريا هذا العام لا يمكنه إلاّ أن يكون مدعاة قلق بالغ للمجتمع الدولي. والمؤسف أن جميع المحاولات الرامية إلى حل الصراع العسكري وإعادة الاستقرار إلى هذا البلد قد باءت بالفشل. وفي ما يتعلق بآلاف الضحايا المدنيين، تدعو جمهورية قيرغيزستان بقوة الى وضع حد سريع لأعمال العنف في هذا البلد، ومباشرة حوار وطني واسع النطاق بين القوى السياسية، واستمرار الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومشاركة جميع المواطنين السوريين.

ولا يزال العامل الأفغاني مصدر تهديد للأمن الدولي. وهناك مخاوف من أن الانسحاب الكامل والسريع لقوات التحالف يمكنه أن يفتح الطريق أمام القوى الهدامة، وظهور مختلف جماعات المتطرفين والإرهابيين في البلدان المجاورة. ويمكن لكل صاحب مصلحة في العالم أن يسهم في المسألة الأمنية من خلال إحياء اقتصاد أفغانستان وتطوير التجارة والعلاقات الاقتصادية والثقافية والإنسانية مع البلد، فضلا عن بنيته التحتية المتعلقة بالاتصالات.

ومنذ عام ٢٠٠١، تضطلع قيرغيزستان بدورها في تلك العملية، وتقدم المساعدة إلى التحالف المناهض للإرهاب في أفغانستان عن طريق مركز الشحن العابر في مطار ماناس الدولي. ومن الواضح أن التحالف المناهض للإرهاب، مع انسحاب الوحدات العسكرية من أفغانستان، يجب أن ينهي مهمته نهاية منطقية بغية إنشاء نظام إداري وطني لهذا البلد، حتى تعمل جميع فروع السلطة بكل طاقتها في جميع أنحاء أراضي أفغانستان.

ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق الإنعاش الاقتصادي في أفغانستان، بإشراكها في تطوير التعاون الإقليمي، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المشتركة بين المنظمات الدولية والمؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، قيرغيزستان على استعداد لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بغية تصدير الكهرباء إلى أفغانستان كجزء من مشروع كازا – ١٠٠٠، بدعم من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

إن تحقيق التنمية السلمية في أفغانستان مستحيل دون القضاء على زراعة الأفيون الممنهجة والمنتشرة في كل أنحاء ذلك البلد. وما فتئت أفغانستان لسنوات عديدة أكبر منتج

ومصدر للمخدرات. وتزايد انتشار هذا المحصول القاتل يلحق الأذى ببلدان آسيا الوسطى. فهي ليست على طريق النقل العابر في الشمال نحو بلدان أوروبا وآسيا فحسب، وإنما أصبحت تدريجيا من المستهلكين أيضاً.

والمخدرات عدو للبشرية المتحضرة. فحيثما توجد المخدرات، هناك جماعات الجريمة المنظمة الدولية والتحديات العابرة للحدود. والمال الذي يُجنى بسهولة على حساب حياة الناس ليس له أي أساس مثمر. فهو يجلب الدمار وتدهور القيمة الإنسانية. والمخدرات تولّد أيضا الفساد وتقوّض أنظمة الدولة من الداخل.

وتُستخدم العائدات الإجرامية لرشوة هيئات إنفاذ القانون والسلطات القضائية. إنها تمول السياسيين الفاسدين الذين يسعون إلى السلطة. ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر الدعم التقني والاقتصادي وغيره من أشكال الدعم للبلدان المجاورة لأفغانستان، بما في ذلك بلدان آسيا الوسطى، بغية بناء درع فعالة لإبطال الاتجار بالمخدرات انطلاقاً من أفغانستان وجعله محلياً.

ونعتقد أن مهمة الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة، يتعين أن تشغل الخط الأمامي في مواجهة جميع التحديات والمسائل الحديثة العهد.

وينبغي أن نعترف بأن هيكل الوقاية العالمية، النظام الأمني الدولي والإقليمي اليوم، لا يعكس متطلبات عصرنا. ومن المؤسف أنه على الرغم من البحث عن أساليب عالمية للوساطة وحل النزاعات بالوسائل السلمية، فإن المجتمع الدولي لم يحل تلك المسائل بعد.

إن الحاجة إلى إصلاح هيكل الأمم المتحدة وتكييفه مع واقع الحالة الدولية الحديثة لم تتراجع. وثمة أولوية عليا هي إصلاح الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، ألا وهما مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن نشير إلى أن مهام هذين الهيكلين، في ضوء الوضع الدولي الراهن، تتطلب التحول والتكامل على نحو جدي للنُهُج الجديدة أساساً.

وفي ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، نقترح توسيع عضوية مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وشفافية وديمقراطية. وينبغي للإصلاح أن يستند إلى مبادئ العالمية والكفاءة والتمثيل الجغرافي الواسع، خاصة بالنسبة الى البلدان التي لم تتح لها فرصة المشاركة في عمله كأعضاء غير دائمين.

وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كآلية عالمية للحكم في مسائل التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والمساعدة الإنسانية، والتعاون البيئي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥.

إن الوضع العالمي الراهن يملي الحاجة إلى توحيد جهود جميع البلدان لاتخاذ إجراءات ملموسة استناداً إلى التفكير الموضوعي والعادل في مصالحها واحتياجاتها. وعلى هذا الأساس، قدمت جمهورية قيرغيزستان ترشيحها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وإذا انتخبت الدول الأعضاء جمهورية قيرغيزستان لهذا الجهاز ذي الإمكانات الهائلة، فهي تعتزم القيام بدورها في التصدي للمشاكل الواردة في جدول الأعمال العالمي.

ولقد سبّبت المشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ العالمي تحديات خطيرة في السنوات الأخيرة، ويجب ألاّ يضعف اهتمام المجتمع الدولي. ودعماً للمناقشات العالمية بشأن نموذج الاقتصاد الاخضر التي جرت في مؤتمر ريو+٢٠ المعني بالتنمية المستدامة، اختارت قيرغيزستان مسارها المستقبلي نحو التنمية المستدامة الخضراء الطويلة الأجل والاقتصاد المتمحور حول البيئة. ونود أن نؤكد التزامنا بتطوير اقتصادنا من خلال

الامتثال لمتطلبات حماية بيئتنا واتباع نهج آمن للموارد الوطنية، التي هي أصول وطنية.

وفي ريو+٢٠، تم التسليم بأهمية مسائل التنمية المتعلقة بالمناطق الجبلية حيال إدارة الموارد الطبيعية العالمية، فضلا عن الحاجة الى تقديم الدعم للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية للبلدان النامية. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، ما زالت الدول الجبلية النامية تعاني الصعوبات. فالمستويات العالية من الفقر والعزلة، وزيادة تكاليف النقل، والديون الخارجية الكبيرة تمثّل المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان الجبلية. وفي هذه الحالة، سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ المركز المنصوص عليه في وثائق الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى أهمية الشروع في المناقشات الدولية المتعلقة بمسألة تبديل الديون الخارجية في قيرغيزستان بمشاريع التنمية المستدامة. وندعو الأمم المتحدة والكيانات التابعة لها الى تقديم الدعم في هذا الشأن.

لقد نلنا الاستقلال، بمشيئة الله، قبل ٢١ عاماً. لم يكن القياديون السابقون قادرين على التعامل مع مهمة بناء قيرغيزستان المستقلة حقاً. ولم يستطيعوا بناء نظام لإدارة الدولة يكون فعالاً وشفافاً ويعمل لصالح الشعب. ومعظم المسائل الهامة تمت معالجتها وراء أبواب مغلقة، دون علم المجتمع. ومن أجل الإثراء والكسب على الصعيد الشخصي، اتُخذت بعض قرارات الدولة بشكل يلحق الضرر بالمصالح الوطنية.

إن قادة قيرغيزستان السابقين أعلنوا مساراً لتحقيق الديمقراطية التي لم تتحقق بالفعل. فالأنظمة السابقة انشأت نظاماً للحكم شبيهاً بالنظام العشائري، انتهك مبادئ المجتمع الحر واغتصب السلطة. ولم يحاولوا تسليم السلطة إلى أبنائهم فحسب، بل أركعوا الناس لمجرد الإثراء الشخصي. لذلك، قام شعب قيرغيزستان المحب للحرية بثورتين، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ردا على السلطة الظالمة والمستبدة والمتسلطة.

وقد ثبت أن الخيار الاخير كان صعباً لشعبنا، على الرغم من التزامنا بالقيم الديمقراطية، المتجذر تقريباً في شعب قيرغيزستان، وهو جزء من تراثه بالذات. وهناك ما يزيد على ١٠٠ من أبناء بلدنا المجيدين ضحوا بأرواحهم من أجل الديمقراطية خلال ثورة نيسان/أبريل ٢٠١٠. إن ذكراهم حية فينا. كما أصيب ١ ٥٠٠ شخص بجراح.

وعلى مدى العامين الماضيين، بدأ بلدنا بتنفيذ الحكم الديمقراطي الجديد. فقد اختار الشعب القيرغيزي نموذج الحكم البرلماني والرئاسي. ونحن نعتقد أن قراره كان عادلاً. ووفقا للمراقبين المحايدين، أحرز بلدنا تقدما كبيرا خلال العام الماضي من حيث بناء دولة ديمقراطية.

لقد بدأنا العمل في ظل ظروف صعبة. فخلال سنوات الاستقلال في قيرغيزستان، توقفت الصناعة توقفا كاملا تقريبا. لم تنشأ وظائف جديدة. وازدادت هجرة اليد العاملة. واضطر أكثر من ثلث السكان العاملين إلى البحث عن العمل في الخارج. وتُركنا مع مؤسسات الإدارة العامة غير الفعالة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وميزانية مخفضة، وتفشي الفساد والجريمة المنظمة، فضلا عن الاتجار بالمخدرات من أفغانستان إلى الشمال والشرق والغرب دون عائق.

حالياً، نحن نخوض كفاحاً صلباً ضد الفساد الذي يعمل على تآكل نظام الدولة من الداخل. وموظفو الخدمة المدنية الذين يثبت تورطهم في الفساد يتعرضون للمحاكمة بموجب القانون. وفي قيرغيزستان الحديثة، لن تكون هناك طبقة من أولئك الناس الذين لا يمسهم القانون.

والمعركة ضد الفساد بدأت فعلياً تسفر عن إحراز نتائج ملموسة. فقد تم اعتقال مسؤولين كبار في الدولة وهم مطلوبون للتحقيق، بمن فيهم أعضاء من البرلمان، ووزراء ونوابهم وآخرون. وأصبح زعماء جماعات الجريمة المنظمة إما في السجون أو فروا خارج البلد.

ونحن مصممون على استرداد الناس الذين تم إصدار أوامر دولية بتوقيفهم بغية تقديمهم للمحاكمة. وباسم العدالة، يجب معاقبة قادة قيرغيزستان السابقين، الذين لجأوا الى البلدان المجاورة مع جماعتهم في الداخل، بغية الامتثال الصارم لقوانين قيرغيزستان. وتشدد قيرغيزستان على أن تجري محاكمتهم ليس للأعمال ذات الدوافع السياسية، ولكن للجرائم المحددة التي يعاقب عليها القانون. لقد أعطوا الاوامر بإطلاق النار على المدنيين المسالمين والقضاء على الأبرياء. نهبوا شعبهم وميزانية البلد، وأخرجوا أصولاً مالية هائلة من البلد. واستخدموا المكاسب الإجرامية لشراء الفيلات والأراضي وغيرها من السلع المادية الباهظة الثمن. وفي مثل هذه المسائل، يجب أن تكون العقوبة عادلة وحتمية من أجل ردع القادة في المستقبل عن تكرار هذه الأعمال.

ولذلك، لا نزال نأمل أن تبدي سلطات بيلاروس، وهي شريكتنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وتولت المسؤوليات بموجب معاهدتي مينسك وكيشينيف، التزامها بتعهداتها القانونية الدولية بتسليم أقرباء ومرافقي رئيس كازاخستان السابق، كورمانبيك باكييف، الذين ما زالوا مختفين في أرضها ، بل ويحملون جوازات سفر بيلاروس. وينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ معايير وإجراءات واضحة لضمان تحقيق العدالة على الصعيد الدولي، وبخاصة لإعادة الأصول المكتسبة بطريقة غير قانونية.

إن قيرغيزستان تنشئ بثبات ديمقراطية برلمانية، و سلطة مباشرة تمثل الشعب ورغباته واحتياجاته. وفي الوقت الحالي، تجري عمليات تقود مجتمعنا تدريجيا إلى بناء دولة سليمة. واليوم، ينخرط البرلمان في العمليات السياسية. وبشكل تدريجي تتحول النقاشات والمجادلات من ديمقراطية الشارع إلى شكل متحضر لتسوية أي مسائل خلافية هامة داخل البرلمان. وبموجب الدستور الوطني، يشكل برلمان قيرغيزستان أسمى هيئة تمثيلية تضطلع بمهام السلطة التشريعية والمراقبة. وتخضع الحكومة بشكل تام لمساءلة البرلمان.

ويتمثل أحد الاختبارات الرئيسية، وهو في الوقت نفسه مؤشر، في أننا منذ اعتماد الدستور الجديد في عام ٢٠١١ شهدنا الإطلاق السلمي لجميع مؤسسات السلطة وفقا لنصوص القانون. وجرى انتخاب نواب البرلمان. وفي نهاية عام ٢٠١١، شهدنا للمرة الأولى في تاريخ قيرغيزستان، انتقالا رسميا للسلطة من الرئيس إلى رئيس دولة جديد، هو ألمازبيك أتامباييف. وشكلت حكومة ائتلافية تزاول عملها.

ونقوم بإصلاح النظام القضائي، الذي لا بد أن يكون منصفا ومستقلا بشكل كامل. وبالرغم من المعارضة القوية من جهات بعينها لا رغبة لها في أن تتكلل تلك المسألة بالنجاح، فإننا في ظرف عامين، أنشانا آلية شفافة جديدة لانتخاب القضاة. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، وافق البرلمان على تعيين ٢٥ قاضيا للمحكمة العليا. واختيار قضاة المحكمة الدستورية والمحاكم المحلية جار بالفعل.

ويكتسي إنشاء جهاز قضائي مستقل أهمية بالغة بالنسبة لنا. فهو سيمكن من إنشاء إدارة عامة عادلة يتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون. ونعمل بفعالية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والوكالات الأخرى على إنشاء نظام قانوني وتحسين التشريعات لضمان مساواة الجميع أمام القانون.

وبمشاركة البرلمان، اضطلع البلد بالتخطيط وإجراء الإصلاحات في جميع مجالات نظام الدولة – في نظام العدالة وإنفاذ القانون وفرض الضرائب والمراقبة وغيرها. وكل ذلك يتطلب وضع تشريعات أكثر قوة. وقيرغيزستان بصدجد قطع أولى خطواتها في بلورة الشكل الجديد للجمهورية البرلمانية. ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الحكومة، و سيادة القانون، وحقوق الإنسان. ونؤمن بمستقبل مشرق لبلدنا، ، وبأن مواطنينا سيتمكنون قريبا من أن يقولوا باعتزاز إنهم مواطنو قيرغيزستان القوية والمزدهرة.

(تكلم بالقيرغيزية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية)

ويمكن للمرء أن يدرك من بعيد حرمة وطننا والقيم الحقيقية للاستقلال.

وأود أن أناشد جميع مواطني بلدي من أرفع منصة في العالم. فقبل عشرين عاما، منحنا الله الاستقلال الذي كان أسلافنا يحلمون به لقرون، ومن أجله سالت دماؤهم وضحوا بأرواحهم. وينبغي تعزيز الحرية التي نزلت على شعبنا كبركة بدون انقسام، وبذل الجهود الدؤوبة والعمل متحدين في وئام. وبصرف النظر عن استفزاز قوى ذات وجهين، نحن بحاجة إلى تعزيز المسار الذي نمضي فيه. فلنبني قيرغيزستان العزيزة والقوية والمتحدة. ولكي نبلغ مستقبلا مشرقا يلزم أن نواصل المضي قدما. فالحياة كفاح بين النور والظلام بين الخير والشر. ونحن بحاجة إلى الوحدة. نحن بحاجة إلى العمل والرفاه، وليس العداء والخلاف. وليبارك الخالق أمتنا إذ تمضي قدما نحو تحقيق الأهداف المشرقة.

(تكلم بالروسية)

ولسوء الطالع، لا يزال بلدنا ضعيفا وتابعا اقتصاديا. ولسنا أحرارا في اختيار مصادر الطاقة الأجنبية، ولكن تلك المشكلة تجري معالجتها تدريجيا بمساعدة شركائنا الاستراتيجيين. وقيرغيزستان بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة الديون الأجنبية، التي تعوق عملية النمو الاقتصادي للدولة وتنفيذ الإصلاحات الأساسية.

ونؤيد بقوة ما قاله هنا الأمين العام بان كي – مون في بيانه الافتتاحي في الدورة السابعة والستين للجمعية ومفاده، تحديدا، أن البلدان النامية بحاجة إلى الدعم (انظر A/67/PV.1). ونرى أن الديمقراطيات النامية على وجه الخصوص بحاجة إلى الدعم من بلدان النادي الديمقراطي ومن الدول المتقدمة النمو من الناحية الاقتصادية. ولتوطيد الديمقراطية البرلمانية، فإن قيرغيزستان بحاجة ماسة إلى تقديم الدعم من شركائنا الرئيسيين للإصلاحات المعقدة التي تجرى في إعادة هيكلة الديون المستحقة على دولة قيرغيزستان أو شطب هذه الديون. وأود أن أشدد على أن لدينا رؤية واضحة لكيفية إجراء الإصلاحات وكيفية تنمية الدولة. ومع ذلك، وفي ضوء العجز الكبير، نحن بحاجة إلى موارد إضافية كبيرة، وهي بالتأكيد ستعود حالما نحقق التنمية والازدهار في البلد في الأعوام المقبلة.

ونحن على استعداد لأن نقيم مع جميع الدول التعاون والشراكات الموثوق بها التي ستعود بالفائدة على الجميع.

وتحظى قيرغيزستان بإمكانات اقتصادية كبيرة. ونحن بلد منفتح، ومستعد للانخراط في حوار متبادل. ولدينا إمكانات كبيرة في مجالي الصناعة والتعدين. وفي قيرغيزستان، يمكن للمرء أن يجد معظم العناصر في قائمة مندليبيف للعناصر.

ومن الأمور البالغة الأهمية للعديد من مشاريع الطاقة أن لدينا قوة عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا وكهرباء زهيدة الثمن. وفي العالم المعاصر، تمثل الطاقة القوة الدافعة للتقدم. ولدى قيرغيزستان إمكانات هائلة فيما يتعلق بالطاقة الكهرمائية شرعنا في استغلالها. وفي كل عام ننتج ١٤ بليون كيلووات في الساعة من الكهرباء، وهي لا تكفي لتلبية طلب قيرغيزستان

من الطاقة المائية، الذي يبلغ حوالي ٥,١٤٢ بليون كيلووات في الساعة.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أبرمت قيرغيزستان وروسيا اتفاقا حيويا لمنطقة آسيا الوسطى بأسرها بشأن بناء وتشغيل محطتي توليد الطاقة في كامبار – آتا ومجمع نارين.وستشمل المشاركة في بناء أحد أكبر المشاريع الكهرمائية في آسيا الوسطى جيراننا في المنطقة وهو لن يمكن قيرغيزستان من زيادة تطوير الكهرباء النظيفة من الناحية البيئية والمعقولة التكلفة فحسب ولكنه أيضا يحافظ على المياه في السفوح الجبلية التي تزود جيراننا حاليا خلال الموسم الزراعي. والفائدة واضحة من التنفيذ الفعال لتلك المشاريع. فهي ستزيد إمكانيتنا لتصدير الطاقة الكهرمائية وتحمي مياه الشرب لجيراننا. وندعو جميع المستثمرين إلى المشاركة في بناء تلك المشاريع.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المجتمع الدولي يمر بفترة صعبة. وتنشئ الاضطرابات السياسية والاجتماعية عوائق عديدة في الطريق نحو تحقيق التطور البشري. ونشهد عصرا جديدا للنظام العالمي، مقترنا بتحديات وتغييرات تاريخية جديدة. وفي هذه المرحلة الحرجة، على المنظمة أن تواصل مهمتها السامية لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم. وقيرغيزستان، بروح التضامن والتعاون مع الأمم المتحدة، على استعداد للاضطلاع بدورها في التصدي للتحديات الرئيسية الماثلة اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس برلمان جمهورية قيرغيزستان، على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

اصطحب السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد علي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن أشيد بالسفير ناصر عبد العزيز النصر على الطريقة التي قاد بها مداولات الجمعية في العام الماضي.

وقبل فترة تزيد قليلا على أسبوعين، اتخذ الصومال خطوة جريئة وحاسمة بعيدا من عقود الانقسام والخلاف والصراع، وبدلا من ذلك نحو إعادة تأسيس جمهورية صومالية أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا، تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها ومع بقية العالم. وفي ١ آب/أغسطس من هذا العام، اعتمدت جمعية تأسيسية وطنية دستورا صوماليا جديدا. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أدى اليمين برلمان جديد، انتخب رئيسنا الجديد، حسن شيخ محمد، في ١٠ أيلول/سبتمبر. وفي الأسابيع المقبلة، سيقوم الرئيس بتعيين رئيس للوزراء وستشكل حكومة جديدة في الوقت المناسب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل صادق مشاعر الأسف من الرئيس محمد. فقد كان يود أن يكون هنا بنفسه ليخاطب الجمعية في هذه المناسبة الهامة. ولكن حجم وإلحاح التحديات الهائلة التي تواجهه بصفته قائد الصومال والالتزامات المتعلقة بدوره الجديد لم تمكنه من الحضور شخصيا إلى نيويورك

ليقدم ملاحظاته. فطلب مني أن أحضر هنا لأنقل تحياته الحارة ورؤيته لمستقبل الصومال.

ولأكثر من عقدين من الأزمة، ظل الشعب الصومالي يعاني، ولكننا لم نفعل ذلك لوحدنا. فقد وقفت الأمم المتحدة إلى جانبنا، بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين ومساعدتهم على إعادة البناء من أنقاض الحرب، وبإعادتنا مرة بعد أخرى إلى طاولة المفاوضات لتسوية خلافاتنا وصون كرامة الأمة الصومالية وبإبقاء علمنا مرفوعا طوال هذه السنوات المظلمة والطويلة. وإذ نخرج من الأيام المظلمة والطويلة، أود أن أعرب عن شكري شخصيا وشكر الشعب الصومالي للأمين العام ولممثله الخاص أوغوستين ماهيغا، على دعمهما الدؤوب ودورهما الحاسم في المساعدة على فتح هذا الفصل الجديد في تاريخ الصومال.

إن التقدم الذي أحرزه الصومال يعزى بقدر كبير للشجاعة والتضحية المتفانية التي قدمها أشقاؤنا وشقيقاتنا في الاتحاد الافريقي، بما في ذلك أقرب جيراننا، الذين قاتلت قواتهم لفترة طويلة وبقوة، مع تضحية العديدين بأرواحهم في المعركة لمنح أطفالنا مستقبلا أفضل. وبدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن قواتنا المسلحة آخذة في أن تصبح أكثر خبرة وقدرة، ولكننا سنكون بحاجة إلى الوجود القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي ولتوجيهها لبعض الوقت في المستقبل، ونناشد أشقاءنا في الاتحاد الأفريقي تجديد التزامهم إذ نمضي قدما لتولي المسؤولية الخاصة بنا بالكامل. ونشكر شركاءنا الدوليين الذين يدعمون بعثة الاتحاد الأفريقي بتفان، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ضمن آخرين.

كما أن أعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مدوا يد الصداقة إلى الشعب الصومالي خلال هذه الأوقات العصيبة. ونشعر بامتنان خاص لحكومة تركيا وشعبها على ما أبدياه من ثقة وشجاعة وقيادة في إنهاء عزلتنا الطويلة وإقامة جسور التواصل بين الصومال وبقية العالم.

ولكن علينا الآن ومع وقوف جميع هؤلاء الشركاء إلى جانبنا أن نتعلم بشكل متزايد أن نسلك طريقنا بأنفسنا وبطاقتنا الذاتية وأن نطور قدرتنا على الوقوف على أقدامنا والسير بعيدا عن الإتكال على أصدقائنا الكرام. وبالفعل، يعود أبناء الصومال في المهجر في جميع أرجاء العالم إلى البلد مع استثمارا ومهارات ستبني الصومال في المستقبل. كما يمكننا أن نتعلم من الكيفية التي تطور السلام والازدهار المتزايد في أجزاء البلد الأخرى. وعلينا أن نستفيد من عودة الحالة الطبيعية في مقديشو، وفي الأماكن الأخرى من الصومال ومن الثقة العامة المتزايدة في المستقبل. والشعب الصومالي في القرى والرعاة الرحل، بقدرتهم على الصمود وقوة دفعهم وديناميكيتهم، هم الأقدر على تحقيق الاستقرار الحقيقي لمسقبل الصومال.

وتحقق إنهاء العملية الانتقالية في الصومال بالجهود المشتركة الهائلة للحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات المحلية الصومالية والمجتمع المدني وشيوخ القبائل. ورغم كل الصعوبات، تمكن الصوماليون في ظرف عام واحد من اعتماد دستور انتقالي جديد وإنشاء برلمان جديد وانتخاب رئيس جديد، مما يبشر بعهد جديد. وأوضحت هذه التجربة التي استمرت عاما واحد عدة أمور. فعندما نعقد العزم نحن الصوماليون، نستطيع التغلب على الصعاب الهائلة وعلى تحقيق الآمال. وأظهرت أننا يمكن أن نحدث الانتقال السياسي في بلدنا. وأظهرت أن الصوماليين فعلا مستعدون لبدء فصل جديد ويدعون إلى إنشاء حكومة جديدة يمكنها أن تبني على قواعد هذا العام المتميز.

لقد انتهت رسميا عملية الانتقال في الصومال، ولكن إعمال إعادة بناء دولتنا مستمرة. وأمام الإدارة الجديدة فترة قصيرة لا تتجاوز أربعة أعوام لترجمة الاتفاقات والأهداف

المحددة في الورق إلى إحراز تقدم محدد وملموس لشعبنا، ولوضع الصومال بثبات في طريق لا رجعة فيه نحو تحقيق السلام الدائم والازدهار المتزايد.

وأكثر التحديات العاجلة هو استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء الصومال. وتحرز قواتنا، بالترافق مع حلفائنا من الاتحاد الإفريقي، تقدما في ذلك الصدد. ولكن لا يمكن تحقيق السلام المستقر بالوسائل العسكرية وحدها. وعلينا أن نمارس سياسة الشمول، وإنشاء حكومة ذات مصداقية وتمثيلية وشاملة لجميع الأطراف وقادرة – حكومة بواسطة الشعب ولصالح الشعب، وليس حكومة للبعض ولخدمة مصالح البعض. وفي البداية، يجب على تلك الحكومة أن تعني تحقيق حوكمة حقيقة وصلات مع الشعب. وعليها أن تعني عملية بناء التمثيل الحقيقي ومعالجة العدالة المجتمعية والسعي لبناء الخدمات الأساسية، بدلا من أن تعني مؤسسات بعيدة للحكومة في مقديشو، أو حتى في مراكز المقاطعات. ولا بد من نقل السلطة والمسؤولية إلى قرب الشعب بقدر الإمكان، وفقا لمبادئ الحكم الاتحادي. وسيكون من الأهمية بمكان الإقرار بوجود السلطات الصومالية الأخرى، فضلا عن القوى السياسية والعسكرية الفعلية في جميع أنحاء البلد، التي سنعمل معها لإنشاء ديمقراطية حكم تمثيلي مستقر وحيوي ومزدهر، يتمسك بقوة ويرتكز على القيم الصومالية والإسلامية.

كما سنطلب إنشاء جهاز قضائي عادل ومستقل، جهاز يقاوم التدخلات التنفيذية ويلبي احتياجات المواطن العادي ويكسب ثقته، في حين ينهي ثقافة الإفلات من العقاب التي استحوذت على دولتنا لفترة العقدين الماضيين.

لقد رفعنا غصن الزيتون مرارا وتكرار لخصوم الحكومة، وبالرغم من أن ذلك رفض مرارا، سيواصل رئيسنا الجديد مد يده وعرض إحلال السلام. وحركة الشباب حركة معقدة وغير متجانسة. ومعظم أعضائها مواطنون عاديون انضموا إلى حركة الشباب بدافع الخوف أو إحساس بالظلم. وفي الوقت نفسه علينا أيضا أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نقر بأن بعض أعضاء الحركة ينحدرون من فصيل وطني ومحافظ في بلدنا الممزق، الذي خيبت أماله ودمرته عقود من الصراع، وهم وجدوا ملاذا في مصدر قاس ومتطرف للعدالة والأمن. وبالنسبة لهم لا بد لنا أن نثبت أن هناك سبيلا أفضل. ولهم دائما قلنا وسنواصل القول، ”أيها الأشقاء والشقيقات، ضعوا أسلحتكم، ولنتكلم“.

ونحن الصوماليون لدينا مثل – بعد كل حرب يأتي السلام. لذا علينا أن نتذكر أنه ليس لدينا خيار سوى العيش معا. فلنحل خلافاتنا من خلال الحوار والتوافق، حتى لا يكون هناك بعد اليوم أي مبرر لأي صومالي لحمل السلاح ضد الآخر. ولبعض المتطرفين الأيديولوجيين في صفوف حركة الشباب الذين ما زالوا ملتزمين باستخدام الإرهاب وقتل الأبرياء لتحقيق أهدافهم، نقول ”لا مكان في المجتمع الصومالي ولا في المجتمع الدولي لكم ولعقيدتكم. وسنقاتلكم حتى يكون الصومال مرة أخرى دولة قائمة على أساس السلام والتسامح والإدارة التي تشكل الروح الحقيقية لدين الإسلام العظيم.“

وفيما نركّز طاقاتنا على مواجهة هذه التحديات الفورية، يجب مع ذلك أن نُبقي بوضوح أهدافنا الطويلة الأجل قيد النظر. وتدرك الحكومة الجديدة بجلاء أن غرضها لا يتمثل في ترسيخ نفسها في السلطة إلى أجل غير مسمى، وإنما في وضع الأساس لنظام الحكم الديمقراطي، الذي يستند الى القيم الإسلامية، ويقوم على أساس إجراء الانتخابات الشاملة والتنافسية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٦.

إن أمام الحكومة الجديدة مجرد أربع سنوات قصيرة يجري خلالها إنشاء الاقاليم والمناطق في هذا الاتحاد، وذلك بطريقة توحد شعبنا بدلاً من أن تقسمه. وعلينا التحقق من صحة

الدستور الجديد من خلال التشاور، والاستفتاء، وإنشاء نظم الحكم التي تخدم مصالح الشعب الصومالي. ويجب أن نضع النظم الانتخابية التمثيلية التي تعمل على رأب الانقسامات في مجتمعنا بدلاً من تفاقمها.

وبينما نمضي بعيداً عن الحكومة الانتقالية باتجاه عصر الحكومة الدائمة، يجب أن نضع ميثاقاً جديداً للتعايش الوطني يشمل تطلعات جميع الصوماليين، وليس مجرد بعضهم. ونحن ندرك أن أواصر المحبة والتضامن التي جمعتنا معا في عام ١٩٦٠ قد تضررت بشكل كبير، وتعرضت لاختبارٍ قاس. والمحادثات التي استُهلت في وقت سابق من هذا العام بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وادارة صوماليلاند قد بدأت جيداً، ونحن نعتزم مواصلتها. إننا لن نستخدم الإكراه العسكري أو السياسي لتحقيق وحدة مصطنعة؛ نحن نريد وحدة حقيقية ناتجة عن المفاوضات والاحترام المتبادل والاتفاق المتبادل.

وسيتوقف الى حد كبير استمرار جهودنا المبذولة في تحقيق الاستقرار على قدرتنا على إحياء الاقتصاد الصومالي وتطويره. ولا يمكن تحقيق الأمن والسلام الدائم دون توفير الوظائف والاغذية، ولذا يجب أن نعمل جاهدين لكفالة توفير الغذاء للأسرة الصومالية العادية، وخلق فرص العمل، وتمكين الصوماليين من العمل لأنفسهم.

إن بلدنا غني بالموارد؛ لدينا أطول خط ساحلي في أفريقيا، و ٩ ملايين فدان من الأراضي الخصبة، وأعلى عدد للفرد من الثروة الحيوانية في العالم. لدينا النفط والمعادن. ونحن نقع استراتيجيا عند بوابة الشرق الأوسط وأفريقيا، وعند التقاء المحيط الهندي والبحر الأحمر. ويتمثل التحدي الذي نواجهه كصوماليين في استخدام تلك الموارد بغية وضع بلدنا وشعبنا مرة أخرى على ساحة الاقتصاد العالمي.

وفي ما يتعلق بموضوع الموارد، نحن ملتزمون بتعزيز المساءلة المالية للحكومة. الصومال بلد فقير، ولا يسعنا أن نتحمل الفساد. إننا نسعى الى تلقي المساعدة من شركائنا الدوليين لإنشاء وتعزيز النظم الشفافة للإدارة المالية العامة.

لقد امتدت مشاكل الصومال إلى أبعد من حدودنا. فاستوعبت البلدان الأجنبية مئات آلاف الصوماليين الهاربين من الأزمة في بلدنا، مع بذل تضحيات كبيرة من جانب مواطنيها؛ وأصبح القراصنة الصوماليون آفة النقل البحري بعيداً عن شواطئنا. ويستخدم المتطرفون من جميع أنحاء العالم أراضينا كقاعدة لوضع الخطط وشن الهجمات ضد بلدان أجنبية.

وبعد أن استعاد الصومال مركزه باعتباره عضوا كاملا في المجتمع الدولي، يجب أن نعترف بمسؤوليتنا كدولة عن انتشار هذه المشاكل وحلها في نهاية المطاف على حد سواء. وندرك الحاجة الملحة إلى التصدي لهذه الأخطار التي تهدد الأمن الدولي، ولكننا ندرك أيضا تعقيداتها وحقيقة أن الحلول الدائمة لا يمكن أن تتحقق إلاّ بالتفكير، والتشاور، وقوة القانون، وإلاّ ،كملاذ أخير، بالاستخدام العاقل للقوة. ونعتزم المشاركة في العمل مع شركائنا الدوليين على جميع هذه الجبهات، فيما نعزز قدرتنا الداخلية على التصدي لهذه التحديات.

إن الطريق أمامنا طويل، ولكننا نحن الشعب الصومالي ملتزمون، ونحن مستعدون. لقد أنشأنا مواقع إرشادية، واخترنا قيادة جديدة لمساعدتنا على المضي قدما. إننا ممتنون لدعم المجتمع الدولي؛ ولم نكن هنا اليوم لولا دعمه المعنوي والسياسي والمالي. وأعزّ شيء لنا هو التضحية الشخصية التي قدمها إخواننا وأخواتنا الأفارقة الذين جاءوا شخصيا لمساعدتنا على حماية بلدنا وشعبنا. لا يمكننا أن نشكرهم بما فيه الكفاية، ونأمل أن نتمكن يوماً ما من إعادة تسديد الدَين لهم.

ومثلما ذكر العديدون اليوم، قامت الأمم المتحدة على الاقتناع بأن أمم العالم يمكنها أن تجتمع معا بروح من التعاون في سبيل التصدي لمشاكلها المشتركة لصالح الإنسانية جمعاء.

إن العالم يمر بفترة صعبة – الأزمات الاقتصادية والتوترات الدينية والنزاعات على الموارد. كل دولة تواجه تحدياتها ولديها الأولويات الخاصة بها. ومع ذلك، نحن نجتمع معا كأمم متحدة لرسم السبيل المشترك إلى الأمام، لأننا ندرك أن هذه الأرض الصغيرة هي كل المساحة المتوفرة لنا، ويجب أن نجد الطريقة كي نتشاطرها ونتعايش سلمياً فيها.

لقد تعلمنا هذا الدرس القاسي كصوماليين من خلال التجربة المريرة، ونحن نعيشها كل يوم، وكل مرة يختار شاب آخر أن يقضي على حياته وحياة الآخرين؛ وكل مرة تضطر أم شابة الى دفن طفلها. دعونا لا ننسى أنه في إعادة بناء الدولة، أو في توجيه العالم إلى مكان أفضل، نحن نتعامل مع حياة البشر، وكل حياة هي ثمينة كالحياة الاخرى. ويجب أن نعمل جاهدين لنجعل عالمنا سلميا ومزدهرا لصالح مستقبل أطفالنا.

وفي هذا السياق، ونيابة عن الشعب الصومالي، أريد أن أتقدم بتعازينا الى الولايات المتحدة والجزائر بفقدانهما مؤخراً دبلوماسيين كباراً بشكل عنيف. إن الدبلوماسية دعوة سلمية وأساس الأمم المتحدة، ويجب علينا حماية الدبلوماسيين لدورهم الهام في تعزيز الحوار والتفاهم الأفضل عبر البلدان والثقافات.

إن أعضاء الجمعية ليسوا غرباء عن الصراعات والحروب. هناك العديد من البلدان التي تعيش قدراً من العنف والتدمير يساوي القدر الذي يعيشه بلدي أو أكبر منه. ولكن بلداناً قليلة أخرى في العصر الحديث شهدت فترة طويلة من انعدام الجنسية: أمة دون وجود حكومة معترف بها، أو جواز سفر ساري المفعول، أو عملة قابلة للصرف.

بيد أننا لم نفقد مجرد السمات المادية للدولة. وأن يكون المرء عديم الجنسية في عالم الدول هذا يضر بهوية الشعب وبحقوقه وامتيازاته كأمة، وبكرامته. لقد حان الوقت لنا كي نستعيد مكان الصومال الحقيقي في مجتمع الأمم، ونتحمل واجباتنا والتزاماتنا، ونضع بلدنا في خدمة السلام والأمن والرخاء على هذا الكوكب الذي نتشاطره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد رشيد ميريدوف، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن خالص امتناني لمنحي شرف التكلم من على هذا المنبر السامي.

اسمحوا لي أولاً أن أنقل إلى أعضاء الجمعية وإلى شعوب بلدانهم التحيات والتمنيات بالسلام والازدهار من فخامة رئيس تركمانستان، قربانقلي بيرديموهاميدوف.

واسمحوا لي أن أهنئ معالي فوك جيريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن أتمنى له كل النجاح في اعماله الهامة المقبلة. كما أود أن أعرب عن تقديري لمعالي ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، للطريقة البارعة والفعالة التي نفّذ بها مهامه.

إن المجتمع الدولي يقف اليوم شاهدا على العمليات المعقدة والمتعددة الأوجه في الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي والمجال الإنساني. وثمة مشاكل بيئية خطيرة تشكل تحديا لنا بما تتصف به من إلحاح لم يسبق له مثيل. وليس من قبيل المبالغة القول إن المسائل العالمية الرئيسية المتعلقة بالطاقة

ذات أهمية عالمية. فكل هذه المسائل تتطلب استجابة بناءة وفعالة من جانب الأمم المتحدة، ووضع آليات دولية مناسبة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الاستخدام الفعال للموارد السياسية والمالية والتنظيمية وغيرها من الموارد، بغية التغلب على المشاكل والتحديات القائمة، وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين، وتأكيد عدم التراجع عن عملية التنمية المستدامة لجميع شعوب كوكبنا.

وبكلام موضوعي، إن أمن الطاقة أساسي للتنمية المستقرة والخالية من الصراعات في عالم اليوم. وتركمانستان، بوصفها الرائدة في مجال توفير الطاقة حيث تحتوي على رابع أكبر الاحتياطيات من الموارد الهيدروكربونية، تواصل الدعوة على نحو مشروع إلى إنشاء نظام دولي سليم وموثوق به لإمدادات الطاقة الدولية، ووضع الخطط والمشاريع للتعاون في أسواق الطاقة العالمية بحيث تتناسب مع الواقع المعاصر. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تتخذ الأمم المتحدة القرارات بتوافق الآراء بشأن الآليات السياسية والقانونية العالمية لتنظيم التعاون في مجال الطاقة على الصعيد العالمي.

وكما يعلم الاعضاء، أطلق رئيس تركمانستان في دورات الجمعية العامة السابقة عددا من المبادرات المتعلقة بأمن الطاقة والتعاون المشترك المفيد في قطاع الطاقة. وتؤكد حقائق الحياة العصرية أهمية هذه المبادرات. وكخطوة تجاه تلك المبادرات، تقترح تركمانستان أن تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعمق في إنشاء إطار قانوني دولي لتنظيم عمل نظام الإمداد بالطاقة، مع مراعاة مصالح منتجي الهيدروكربونات ودول المرور العابر والدول المتلقية.

وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، نعتقد أنه من المناسب وضع مشروع قرار خلال هذه الدورة بشأن إنشاء فريق من الخبراء لصياغة صك الأمم المتحدة الدولي ذي الصلة. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى المشاركة البناءة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي نعتقد أنها ستساعد كثيرا على إيجاد نُهُج مشتركة لحل إحدى مشاكل التنمية الحديثة الأكثر إلحاحا.

ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي انعقد في حزيران/يونيه من هذا العام، حدد بوضوح الحاجة إلى تعزيز جهودنا بشأن المسائل البيئية وحماية البيئة. وقال رئيس تركمانستان في الاجتماع إنه على الصعيد المؤسسي، يتمثل الهدف الرئيسي اليوم في ادماج واستكمال الصكوك العالمية والإقليمية والوطنية القائمة.

ولم يعد سراً أن منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين تواجهان ظروفاً بيئية صعبة. ونحن نعتقد أن الجهود المبذولة حتى الآن لتحسين الوضع غير كافية على ما يتضح. وإننا بحاجة إلى وضع خطة عمل مشتركة وموجهة نحو احراز النتائج، تجمع بين استخدام التدابير العلمية والتكنولوجية والسياسية والدبلوماسية والإدارية والتقنية لتحقيق نتائج فعالة في هذا الاتجاه. لذلك، نقترح إقامة مركز إقليمي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لتكنولوجيا تغيّر المناخ في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. ونعتقد أن هذا الهيكل سيمكّن البلدان في تلك المناطق من تعزيز التعاون بشأن السلامة الإيكولوجية الى حد كبير. وهو سيعزز التنسيق الفعال للجهود الوطنية والإقليمية والدولية، ويوطد التفاهم المتبادل وبناء الثقة تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة الى السياسة الدولية، تولي تركمانستان اهتماما خاصا لمسألتي السلام والأمن، وكفالة التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هو ضرورة أن تكفل جهودنا المشتركة عدم الانتشار ونزع السلاح. وكطرف في المعاهدات الدولية الرئيسية واتفاقيات الأمم المتحدة في هذا المجال، تتوقع

تركمانستان مواصلة تقديم الدعم الكامل لعمليات نزع السلاح على الصعيد العالمي.

ونعتقد أن من الاهمية بمكان مواصلة الحوار المتعدد الأطراف بشأن صلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونقترح عقد اجتماع تشاوري رفيع المستوى في العام المقبل، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمناقشة الخطوات الرامية الى توسيع الإطار القانوني الدولي لعدم الانتشار. ومبادرة تركمانستان ذات صلة خاصة بالتنفيذ العملي للخطوات الآيلة الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وكما نعلم، يتضمن جدول أعمال الدورة السابعة والستين بنداً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وبلدنا مستعد للتعاون بنشاط مع مكتب وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والمشاركة في عدد من المبادرات في هذا الصدد. ونظراً لأن زيادة تحسين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة قد تكون إحدى الخطوات العملية في تنفيذ تدابير متسقة لنزع السلاح، نعتقد أنه من المناسب النظر في إنشاء مركز دون إقليمي للأمم المتحدة لنزع السلاح في آسيا.

وتعزيز التعاون الشامل والهادف والطويل الأمد مع الامم المتحدة هو خيار استراتيجي لتركمانستان، وأولوية من أولويات سياستها الخارجية. وكجزء هام من هذا التعاون، ينظر بلدنا في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة لكفالة التنمية البشرية، وتحسين مستويات المعيشة ورفاهية الشعوب؛ ولتهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي والاجتماعي العالمي؛ وللاستفادة من الإبداع البشري؛ ولتعزيز حقوق الناس وحرياتهم.

وسعياً لتحقيق تلك الأهداف النبيلة واسهاماً، حيثما أمكن، في تحقيق هذه الأهداف، أعلنت تركمانستان ترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وهذا القرار تم على أساس التقدم الذي احرزه البلد حالياً في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الميادين، ودوره النشط في العمليات الدولية، وفهمه للمسؤوليات الملازمة لعضوية المجلس. وإذا انتخبت تركمانستان، فهي تخطط لاستخدام جميع الوسائل المتاحة بغية تحسين التعاون الدولي من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ستسهم تركمانستان بنشاط في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق توسيع دوره في معالجة المسألة الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي.

والعنصر الأهم في النظام الحديث للعلاقات الدولية هو التعاون الإنساني. وبغية التأكيد على أن العنصر الإنساني يكمن في جوهر أسمى المبادئ والقيم لمجتمع الأمم، سيواصل بلدنا تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، وفي تهيئة الظروف اللازمة للتنمية البشرية. وعلى هذا الأساس، ونظراً لأن الأمم المتحدة تؤدي دوراً رئيسياً في التنمية الإنسانية الشاملة، ومع مراعاة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نعتقد أنه من المناسب خلال هذه الدورة السابعة والستين النظر في جعل المسائل الإنسانية المدرجة في جدول الأعمال الدولي للأمم المتحدة كمسألة منفصلة.

وفي هذا السياق، تقترح تركمانستان أن تضع الأمم المتحدة منهاج عمل للشؤون الإنسانية بغرض أن يصبح الأساس السياسي والقانوني لتوحيد الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي. ونعتقد أن هذا النهج الكلي سوف يمكننا من تحفيز أنشطة وكالات الأمم المتحدة، ووضع حلول طويلة الأجل وفقا للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة، وكفالة التنفيذ العملي لاتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المسائل الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن سياستنا الخارجية، التي تقوم على محبتنا للسلام وعلى أساس الحياد وعلى التعاون الدولي الواسع، بالترافق مع المواقف البناءة التي يدعو إليها

بلدنا، تشكل أساسا قويا لأعمال تركمانستان في الأمم المتحدة. وبتلك الروح، سنعول على التعاون الواسع مع جميع بلدان العالم في سبيل تعزيز شراكة دولية بناءة وتطويرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديمتريس أفراموبولوس، وزير خارجية الجمهورية اليونانية.

السيد أفراموبولوس (اليونان) (تكلم بالفرنسية): أود أن اشكر الرئيس المنتهية ولايته للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، السفير ناصر عبد العزيز النصر ممثل دولة قطر، وأن أهنئ السيد فوك يريميتش ممثل صربيا على انتخابه لرئاسة الجمعية في دورتها السابعة والستين. كما أود أن اشكر الأمين العام بان كي – مون، الذي يواصل توجيه دفة المنظمة في بيئة عالمية متغيرة على الدوام.

وأود أن أؤكد على تأييدنا للمواقف التي وردت في بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وكما هو الحال دائما، لا تزال اليونان ملتزمة التزاما كاملا نحو الأمم المتحدة، ونحو قيم السلام والأمن ونحو رفع مستوى معيشة الشعوب في جميع أرجاء العالم بحيث تعيش حياة كريمة.

(تكلم بالإنكليزية)

في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون الذي عقد مؤخرا أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بأحد أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي، وينبغي أن تكون دليلنا في إدارة الدبلوماسية والعلاقات الدولية. ونتفق تماما مع رأي الأمين العام القائل إن حرية التعبير حق أساسي وميزة يمتلكها جميع البشر، بدون أي تمييز، وينبغي ألا يسيء استخدامها أي شخص بطريقة مخزية ومخجلة.

وللأسف، هناك من سيقومون بكل عمل من أجل الاستفزاز، على النحو الذي شهدنا مرة أخرى مؤخرا في الفيلم الاستفزازي وغير المقبول الذي يسيء إلى الإسلام. وبالرغم من ذلك، ينبغي أن ندين جميع أشكال العنف، وفي هذه الحالة خصوصا، أعمال العنف المرتكبة ضد البعثات الدبلوماسية. ولا يوجد أي مبرر لهذه الأعمال. وفي نهاية المطاف، فإن مقياس وحدود ممارسة أي حق هي مراعاة حقوق الآخرين.

إن اليونان متفانية في خدمة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك قررنا أن نقدم ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وفي هذا السياق، نؤيد أيضا اعتماد الاتحاد الأوروبي للإطار الاستراتيجي لحقوق الإنسان والديمقراطية وتعيين ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لحقوق الإنسان باعتبارهما خطوات هامة نحو اتخاذ سياسات ونهج أوروبي أكثر اتساقا مع الكرامة الإنسانية.

وضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحمايتها ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى. والواقع، أدت الهجرة غير القانونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى بروز أزمة إنسانية. ولذلك السبب أدخلت اليونان إصلاحات تشريعية ومؤسسية رئيسية في ميداني اللجوء والهجرة.

وأتناول الآن إحدى الركائز الرئيسية لأعمال الأمم المتحدة ألا وهي: صون السلام و الأمن. وكثيرا ما كانت منطقة جوار اليونان مركزا لتحديات أمنية جدية ومترابطة. واضطلع بلدي باستمرار بدور لتحقيق الاستقرار، أنجزناه بإتباع سياسة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس احترام القانون الدولي ومبادئ السيادة والاستقلال وحرمة الأراضي. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية، تواصل اليونان المشاركة الفعالة في عدد من بعثات الأمم المتحدة وعملياتها في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك كوسوفو وأفغانستان وفي جهود مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

ولا يزال تحقيق السلام في الشرق الأوسط مسعى بالغ الأهمية للمنطقة وللمجتمع العالمي. وتقيم اليونان علاقات تاريخية للصداقة والتعاون والاحترام المتبادل مع جيرانها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط – وهي بلدان، بعد الأحداث التاريخية للربيع العربي، تمضي قدما نحو إجراء عمليات انتخابية ناجحة ونحو بناء المؤسسات الديمقراطية. وينبغي أن يكون الاتحاد الأوروبي منخرطا هناك، مباشرة إلى جانب هذه البلدان، إذ تبني مستقبلها.

ومع ذلك، لم نشهد إحراز نتائج ناجحة في جميع الأماكن. ففي سوريا، واجه المتظاهرون الدبابات والقمع الوحشي. وفي العديد من المناسبات ناشدنا الرئيس الأسد فتح الطريق أمام قيام سلطة انتقالية، تتألف من جميع قطاعات المجتمع السوري. بيد أننا لا نزال نمر بمأزق دموي طويل يعرض للخطر حاضر الشعب السوري ومستقبله واستقرار منطقتنا. وكانت النتيجة سقوط ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٩ ضحية، و ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ و ٥,٢ ملايين من المواطنين السوريين المحتاجين. ونحن على اقتناع بأن إيجاد حل سياسي يقوده السوريون ما زال يمكن تحقيقه، ونرى أنه لا يوجد أي بديل لمثل ذلك الحل. وتعتقد اليونان أنه لا يوجد أي حل عسكري للمشكلة السورية.

ولا يمكن إحلال السلام والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط بدون التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمسألة الفلسطينية، تقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين. ونشعر بالأسف من حالة الجمود المطولة في المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وفي نهاية المطاف لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال المفاوضات. ونعتقد أن الإجراءات الانفرادية لا يمكن أن تحقق مطلب إسرائيل للأمن أو التطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة، التي نؤيدها تأييدا تاما. وينبغي أن يبقى الحل القائم على وجود دولتين عمليا على أرض الواقع.

وأود الآن أن احدد موقفنا الحالي إزاء بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بمنطقة جوارنا المباشر. وتشكل مسألة اسم جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، إضافة إلى بعده الدلالي، قطعة هامة في المنظومة المحيرة المتعلقة بدحض الأفكار التوسعية ومحاولات إعادة كتابة التاريخ في منطقتنا. وقد أبلغت بما قاله اليوم ممثل جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة في الجمعية العامة (انظر A/67/PV.12). وتشويه الواقع أمام المجتمع الدولي قاطبة واستخدام خطاب القرن التاسع عشر في القرن الحادي والعشرين أمر يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يقودنا إلى أي مكان. ويشكل الخطاب الشعبوي والنزعة القومية أسوأ مزيج ممكن لتعزيز المصالح الوطنية لأي شخص ولاستقرار منطقتنا.

وترى اليونان أن الحل يكمن في التوصل إلى تسوية عادلة. وسيكون ذلك اسما له شرط جغرافي، لأن مقدونيا منطقة جغرافية تتداخل مع أراضي ثلاثة بلدان، وأكبر أجزائها يقع في اليونان، تليه بلغاريا وبعد ذلك جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة. وبطبيعة الحال ينبغي أن يستخدم الاسم فيما يتعلق بالجميع؛ فهو التزام ذو حجية مطلقة تجاه الكافة، باستعمال العبارة اللاتينية. وحينما نحسم هذه المسألة، سنتمكن من تحقيق الإمكانية الهائلة لعلاقاتنا من أجل مصلحة الجميع، وستكون اليونان أقوى حليف وصديق لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة في جهودها لتحقيق تطلعاتها الأوروبية – الأطلسية. وفي نهاية المطاف، وكما هو معلوم جيدا، فإن اليونان أهم شريك اقتصادي لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مع وجود عدد كبير للشركات اليونانية التي تعمل هناك.

كما نؤيد الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، ونرحب بالنهج البناء نحو المحادثات الذي تتخذه القيادة الصربية. والحوار هو الوسيلة الوحيدة لتسوية

المشاكل في كوسوفو، في حين ينبغي بكل الوسائل تجنب اتخاذ التدابير الانفرادية والتصعيد، وبخاصة في الشمال.

وبعد أقل من عامين، ستطلق رئاسة اليونان للاتحاد الأوروبي جدول الأعمال لعام ٢٠١٤، الذي يهدف إلى تنشيط المنظور الأوروبي لجميع جيراننا في منطقة البلقان الغربية. وفي الأماكن الأخرى من منطقة جوارنا المباشر، تسعى اليونان باستمرار لإقامة تعاون مع تركيا، من خلال مجموعة واسعة من المبادرات، حتى نتمكن من تحسين علاقاتنا لمنفعة كلا الشعبين. وعلاوة على ذلك، تواصل اليونان دعم ترشح تركيا للعضوية الكاملة في الأسرة الأوروبية، بالطبع شريطة استيفاء جميع شروط العضوية ذات الصلة الأخرى وإجراء الإصلاحات اللازمة. ومما يكتسي أهمية قصوى أن توجه تركيا إشارات ملموسة باحترامها الكامل للقانون الدولي وان تتخلى عن اتجاهات مثل التهديد الدائم المتعلق بسبب الحرب ضد اليونان، وموقفها إزاء قبرص، مما يؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى بناء الثقة.

وذلك يقودنا إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأكملها، حيث تضطلع اليونان بدورها باعتبارها قوة لتحقيق السلام والاستقرار. واليونان تؤيد جهود حكومة جمهورية قبرص لمتابعة المفاوضات مع الطائفة القبرصية التركية، تحت إشراف الأمم المتحدة، الرامية في نهاية المطاف إلى توحيد الجزيرة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومع مراعاة كون جمهورية قبرص عضوا في الاتحاد الأوروبي، الذي تتولى رئاسته حاليا. ومع ذلك، بعد ٣٨ عاما، يستمر تقسيم الجزيرة وما فتئت نتائج المحادثات مخيبة للآمال بسبب التعنت القبرصي – التركي حيال الانخراط في محادثات بناءة. ونشيد بقرار قبرص التصرف وفقا حقها السيادي باستغلال رواسب الغاز الطبيعي في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

إننا نقيم شراكات مع الجهات الفاعلة الناشئة في مجال النفط في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل والبلدان العربية، التي نتمتع معها بعلاقات تقليدية للصداقة والثقة. وتسهم اليونان في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في شرق البحر الأبيض المتوسط، في سبيل تعزيز أمن الطاقة وتنويع المصادر والموردين للأسواق الأوروبية للطاقة. ومن شأن تسوية مسألة قبرص أن تحدث تأثيرا ايجابيا هائلا، ليس للقبارصة أنفسهم فحسب بل للعلاقات اليونانية – التركية وللاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأكملها.

وسأختتم بياني ببعض العبارات بشأن الأزمة الاقتصادية التي تجابهها اليونان بمساعدة شركائنا في الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. وتنفذ حكومة الائتلاف الثلاثي الجديدة في اليونان برنامجا طموحا للتكيف الاقتصادي في سبيل تحسين توقعاتها الاقتصادية الجزئية وتحقيق الإصلاح المالي، وفي الوقت نفسه معالجة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحقيق النمو وإيجاد الوظائف.

وأحرز ذلك المسعى نتائج مثيرة للإعجاب، وبخاصة الخفض الكبير للعجز الأولي. وفي الوقت نفسه، استعاد الاقتصاد اليوناني أكثر من ٥٠ في المائة من قدرته على المنافسة بالنسبة لشركائه في التجارة العالمية، في حين يسير مناخ الأعمال التجارية والاستثمار في مسار ايجابي. ونحن عازمون على مواصلة السير في ذلك المسار، مع مراعاة أن الشعب اليوناني يعاني معاناة هائلة من تنفيذ برنامج التقشف.

وبإلقاء نظرة أوسع، من الواضح أن هذه الأزمة ليست مجرد أزمة يونانية أو أوروبية. فالاقتصادات العالمية متشابكة وبالتالي فإن أزمة اقتصادنا أيضا أزمة عالمية. وفي ذلك الصدد، نحن بحاجة إلى فحص تدابير تهدف إلى تحقيق النمو الذي يشمل جميع الأطراف ويوجد الوظائف، وهي تدابير تعيد تنشيط الاقتصادات وتخفف وطأة التأثير الاجتماعي للأزمة.

وتبذل منطقة اليورو، واليابان في صدارتها، جهدا جديا ومؤلما وتسلك مسارات وسبلا جديدة للخروج من الأزمة الاقتصادية العميقة. والدور المحوري لليونان وأهميتها الجغرافية السياسية سيبرزان نتيجة للأحداث الجارية في منطقة جوارنا. وهو دور محقق للاستقرار فعلا، لأن مصالحنا الوطنية الحيوية مصطفة مع تعزيز السلام والاستقرار والازدهار والأمن الإقليمي. ولا تكمن ميزتنا في موقعنا الجغرافي السياسي وحده بل أيضا في إرادتنا السياسية القوية في سبيل أن نصبح ركنا أساسيا للاستقرار والأمن، في وقت يهدد فيه عدم اليقين منطقتنا بشكل خطير.

وخلال العامين الماضيين، صورت وسائط الإعلام العالمية اليونان باعتبارها بلدا تميزه الحاجة الاقتصادية. وصحيح أن بلدنا يمر بعملية انتقال مؤلمة قبل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو. وصحيح أيضا أن الشعب اليوناني عرف في تاريخه الذي استمر ٣ ٠٠٠ عام أزمة أكثر جدية من الأزمة الحالية. وقد تغلبنا على الأزمات. وأود أن أؤكد للجمعية ولأسرة الأمم أن اليونان ستكلل بالنجاح.

وسننجح لأن اليونان أكبر من حجمها الجغرافي واكبر قيمة من واقعها المالي الحالي. فبالمعرفة والعلم والفنون، ستكون اليونان حاضرة حينما يحرز التقدم. وبالديمقراطية، اليونان موجودة باعتبارها حضارة عالمية. وبالروح الاولمبية، توحد اليونان البشرية. وبأسطولنا التجاري وتقاليدنا البحرية ننقل السلع إلى جميع أرجاء العالم. وبحبنا للحياة نذكر العالم باستمرار بأن إحراز التقدم يجب أن يقاس دائما بالميزان الإنساني. وبتراثنا وعن طريقه سنكلل بالنجاح مرة أخرى.

وسنكلل بالنجاح لأن اليونان ليس من شيمها السؤال. واليونان من شيمها العطاء. فلا ننسى أن اليونان تحظى بقيمة أصيلة في قلوب وعقول الناس بصرف النظر عن جنسيتهم وعنصرهم ودينهم. وذلك يمنحها القوة المعنوية والدعم والتشجيع، إلى جانب شركائنا في أوروبا، لكي نقدم العطاء إلى العالم ونكسب معركتنا الحالية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانغ جييتشي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد يانغ جييتشي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أهنئ السيد يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا على ثقة بأنه بقدرته وخبرته سيكلل بالنجاح في الاضطلاع بتلك المهمة السامية. كما أود أن اشكر السيد النصر على إسهامه الايجابي بصفته رئيس الجمعية في الدورة الماضية.

إن العالم يمر بتغييرات رئيسية وعميقة. والاتجاهات نحو تعددية الأقطاب والعولمة الاقتصادية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات تكتسي زخما. ولم تكن البلدان إطلاقا أكثر ترابطا وتشابكا كما هي اليوم. ولم يكن للأسواق الناشئة والبلدان النامية مثل ذلك التأثير القوي، ويزدهر الحوار والتفاعلات بين الحضارات اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي سبيل تعزيز السلام أصبحت التنمية التطلع المشترك للشعوب في جميع أرجاء العالم والمسعى المشترك للمجتمع الدولي.

ومن الناحية الأخرى، لا يزال العالم أبعد ما يكون عن عالم ينعم بالسلام. ولا يزال قويا التأثير الأساسي للأزمة المالية الدولية ولأزمة الديون الأوروبية. وازدادت عوامل زعزعة الاستقرار والتقلبات التي تضر بالنمو الاقتصادي. وتستمر الاضطرابات الإقليمية، ويتواصل بروز قضايا المناطق الساخنة وأصبحت متشابكة المسائل المتعلقة بالأمن التقليدي وغير التقليدي. والبيئة الأمنية الدولية بالغة التعقيد.

ولمواجهة الفرص والتحديات على السواء، يجب ألا نسمح لعقلية الحرب الباردة البالية ونظرية لعبة المحصلة

الصفرية بأن تعترض طريقنا. وينبغي أن نتصرف على غرار ركاب متكاتفين في مركب يعبر نهرا جارفا وان نسعى لإحراز تقدم مربح للجميع من خلال التعاون.

وهذا هو الخيار الوحيد للبلدان في جميع أنحاء العالم. فلكي يضمن بلد ما أمنه، ينبغي له احترام ومراعاة أمن البلدان الأخرى. ولكي يحقق بلد ما تنميته، ينبغي له أن يعزز بنشاط التنمية المشتركة. وينبغي لأي بلد، في سياق سعيه إلى تحقيق مصالحه، أن يأخذ مصالح الدول الأخرى في الاعتبار. ولا يمكن للمجتمع الدولي التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية والتحديات العالمية المعقدة والمتعددة وحل الصعوبات متزايدة الخطورة التي تواجه التنمية وضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة في العالم إلا من خلال تعزيز الأمن والتنمية المشتركين لجميع أعضائه. ومن هذا المنطلق، ترى الصين أن من المهم القيام بما يلي:

ينبغي لنا تعزيز المساواة والديمقراطية في العلاقات الدولية. والاحترام المتبادل والمساواة هما القاعدتان الأساسيتان اللتان تنظمان العلاقات الدولية. والبلدان جميعها، كبيرة كانت أم صغيرة، قوية كانت أم ضعيفة، غنية كانت أم فقيرة، أعضاء على قدم المساواة في المجتمع الدولي. ويتمثل مبدأ توجيهي رئيسي في العلاقات بين الدول في احترامها لسيادة إحداها الأخرى ومصالحها الأساسية واختيارها للنظام الاجتماعي وطريق التنمية. وينبغي أن نشجع بعزم زيادة الديمقراطية في العلاقات الدولية. وينبغي لأي بلد التعامل مع شؤونه الداخلية بنفسه. وينبغي معالجة القضايا التي تنطوي على مصالح بلدان شتى بواسطة تلك البلدان من خلال التشاور. وينبغي أن نظل أوفياء للتعددية وأن نلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

والصين تسعى جاهدة إلى تعزيز الثقة السياسية المتبادلة ومعالجة المشاكل والخلافات مع البلدان الأخرى من خلال الحوار وتبادل الآراء. والصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو تفرض إرادتها على الآخرين. ولا تسمح الصين للقوى الخارجية بالتدخل في شئونها الداخلية.

وينبغي أن نسعى إلى تحقيق تقدم مفيد للجميع من خلال التعاون بشأن التنمية. وبينما تتعمق العولمة الاقتصادية، فإن لجميع البلدان مصلحة عليا في نجاح بعضها بعضا. ومن ثم، ينبغي لنا تعزيز التعاون وتطوير المصالح المشتركة لإحراز تقدم يحقق مصلحة الجميع ويعود بالنفع على الجميع. وينبغي لنا الاستفادة من إمكانات التعاون في جميع البلدان وزيادة وتطوير التعاون وتحسين آليات التعاون والعمل معا لجعل العولمة الاقتصادية متوازنة وشاملة ومفيدة للجميع.

وينبغي لنا التعجيل بتنمية البلدان النامية وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب. وينبغي أن نعزز التعاون الإنمائي العالمي لضمان استفادة الجميع من ثمار التنمية. ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية، زادت الصين، مع حفاظها على نموها القوى، مساهماتها المقدمة للمؤسسات المالية الدولية زيادة كبيرة ومدت يد العون للبلدان النامية الأخرى واشترت المزيد من السندات من بعض البلدان المتقدمة النمو. وساعد ذلك في تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية والمالية الدولية وفي الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية.

وينبغي أن نكفل الإنصاف والفعالية في تسيير الحوكمة العالمية. وينبغي للمجتمع الدولي، الذي يواجه تحديات عالمية متزايدة، تعزيز التنسيق والتعاون وإقامة نظام عادل ومنصف ومرن وفعال للحوكمة العالمية ومعالجة مختلف القضايا العالمية على نحو سليم والنهوض بالرفاه المشترك للإنسانية. والصين تدعم الأمم المتحدة في تعزيز سلطتها وكفاءتها وقدرتها على التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة من خلال الإصلاح السليم المطلوب.

ومن المهم المضي قدما في بناء نظام عالمي للحوكمة الاقتصادية مع التركيز على إصلاح النظام المالي الدولي وسرعة تنفيذ خطط إصلاح نظام الحصص والإصلاح الإداري لصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية وزيادة تمثيل وثقل الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وينبغي أن ننفذ بالكامل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتوافق الآراء الذي خلص إليه (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وكذلك تطوير التعاون الدولي بشأن التنمية المستدامة ومناقشة وضع جدول أعمال للتنمية الدولية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ استناداً إلى التنفيذ النشط للأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي لنا البدء في عملية مشاورات حكومية دولية مفتوحة وشفافة وديمقراطية، تتمثل أهدافها الأساسية في تحقيق التنمية والحد من الفقر. وينبغي لنا أيضا الاستفادة الكاملة من دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه المهمة. والصين مستعدة، جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف الأخرى، للمشاركة بفعالية في إصلاح النظام الدولي وفي الحوكمة العالمية وللاشتراك في التصدي لمختلف التحديات العالمية.

وينبغي أن نسعى إلى تحقيق التقدم المشترك بتبني تنوع الحضارات. ووفقا للفلسفة الصينية القديمة، سيكون العالم مكاناً رائعا عندما تزدهر كل الأشياء دون إلحاق الأذى ببعضها بعضا وعندما تُبذل مختلف الجهود بصورة متوازية دون اشتباك في ما بينها. وينبغي تشجيع تبادل الآراء والتعلم المتبادل بين مختلف الحضارات والنظم الاجتماعية والاستفادة من قوة بعضها بعضا من خلال المنافسة والمقارنة وإحراز تقدم بالبحث عن أرضية مشتركة مع الحفاظ على اختلافاتنا. وينبغي لنا احترام تنوع العالم وحق جميع البلدان في أن تختار بشكل مستقل مسارها للتنمية. والصين تشجع الحوار وتبادل الآراء بين الحضارات. وينبغي لنا الاستعاضة عن المواجهة بالحوار وتضييق هوة الخلافات بشمول الجميع لجعل العالم أكثر انسجاما ولضمان التقدم المشترك للإنسانية.

وينبغي أن نسعى إلى تحقيق الأمن المشترك وسط تزايد الاعتماد المتبادل. ولا يوجد بلد بمأمن من التهديدات والتحديات الأمنية المعقدة والعديدة في العالم. وينبغي أن نعزز تفكيرا جديدا بشأن الأمن، يتسم بالثقة والمنفعة المتبادلين والمساواة والتنسيق. وينبغي أن نعتمد نهجاً كليا لمعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية للتحديات الأمنية المختلفة وينبغي أن نبني بيئة أمنية دولية وإقليمية سلمية ومستقرة.

وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدورها بالكامل في صون السلم والأمن الدوليين وفي إنشاء آلية عادلة وفعالة للأمن المشترك. ويجب حل المنازعات من خلال الحوار والتفاوض ومعارضة الاستعمال المتعمد للقوة أو التهديد باستعمالها. ويجب أن نعارض جميع أشكال الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف.

يشهد غرب آسيا وشمال أفريقيا تغيرات عميقة. والصين تحترم وتدعم الجهود التي تبذلها البلدان في هاتين المنطقتين للتعامل بشكل مستقل مع شؤونها الداخلية. ونحن نحترم تطلعات ومطالبات الشعوب في هاتين المنطقتين بالتغيير والتنمية. ولا بد من احترام الخصائص الفريدة لهاتين المنطقتين من حيث الدين والحضارة والتاريخ والانتماء العرقي. ونأمل أن تسوي الأطراف المعنية الخلافات من خلال الحوار السياسي البناء والشامل للجميع وأن تحل مشاكلها سلميا.

وسيظل صون السلام والاستقرار في هاتين المنطقتين والالتزام بالمصالح الأساسية طويلة الأجل للبلدان العربية وضمان نمو العلاقات الصينية – العربية الودية هدفا رئيسيا لسياسة الصين تجاه هاتين المنطقتين. وسنواصل السعي بلا كلل، جنبا إلى جنب مع بلدان هاتين المنطقتين، إلى تعزيز

السلام والتنمية بما يتمشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

تشعر الصين بقلق عميق إزاء محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية المتوقفة والصعوبات الاقتصادية والإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني. والاضطرابات في المنطقة ينبغي ألا تحول الانتباه الدولي عن القضية الفلسطينية. والصين تؤيد الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة، عاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧. والصين تؤيد عضوية فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. والصين تحث كلا من فلسطين وإسرائيل على اتخاذ تدابير ملموسة لإزالة العقبات وعلى العمل من أجل استئناف محادثات السلام في وقت مبكر وإحراز تقدم جوهري فيها.

تشعر الصين بقلق عميق إزاء استمرار التوتر وتدهور الوضع الإنساني في سوريا. وندعو جميع الأطراف المعنية في سوريا إلى إنهاء القتال والعنف فورا وإلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخطة السيد كوفي عنان المؤلفة من ست نقاط والبيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية مجموعة العمل من أجل سوريا (A/66/865، المرفق) وبدء حوار سياسي شامل للجميع وعملية انتقال سياسي بقيادة السوريين في أقرب وقت ممكن. والصين منفتحة على أي خطة سياسية تكون مقبولة لجميع الأطراف في سوريا. وينبغي للأطراف ذات الصلة في المجتمع الدولي أن تقوم بدور إيجابي وبناء في هذا الصدد وأن تدعم على نحو جدير بالثقة السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في القيام بوساطة محايدة وأن تسعى جاهدة إلى بدء عملية الانتقال السياسي في سوريا ودفعها قدما.

لقد دخلت المسألة النووية الإيرانية مرحلة جديدة وحرجة. وينبغي أن تظل الأطراف المعنية ملتزمة بالتوصل إلى حل دبلوماسي وأن تبدأ جولة جديدة من الحوار في أقرب وقت ممكن. وبروح احترام شواغل بعضنا بعضا، ينبغي لنا أن نعمل بمرونة وعلى نحو عملي لتوسيع الأرضية المشتركة والتغلب على الخلافات والسعي إلى إحراز تقدم في وقت مبكر في الحوار والمفاوضات والتوصل، بمرور الوقت، إلى حل شامل ومناسب وطويل الأجل للقضية. والصين تؤيد دائما الجهود الرامية إلى دعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وستواصل العمل مع الأطراف المعنية والقيام بدور بناء في البحث عن حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والتفاوض.

لقد حافظت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الاستقرار العام والنمو السريع لسنوات عديدة، لتقدم بذلك إسهامات هامة في الاستقرار والرخاء العالميين. ونظرا لتنامي خطر الانكماش في الاقتصاد العالمي والتقلبات المتزايدة في الوضع الدولي، فإن الحفاظ على السلام والاستقرار والنمو السليم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أمر حاسم لضمان رفاه شعوبها ولتلبية المصالح الأوسع نطاقا للمجتمع الدولي.

وينبغي لنا أن نحترم تماما واقع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتنوعها وترابطها وأن نواصل اتباع نهج التعاون الإقليمي ببناء توافق الآراء وإحراز تقدم تدريجي ومراعاة مستويات راحة بعضنا بعضا، وهو الأمر الذي ثبتت فعاليته على مر السنين. وينبغي لنا تعزيز التنمية الإقليمية بمزيد من العزم والنهوض بالتعاون الإقليمي بزيادة الموارد والتعامل مع الخلافات بأخذ المصالح طويلة الأجل في الاعتبار، وذلك لدعم السلام والاستقرار والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

والصين، بوصفها مشاركا هاما في بناء النظام الدولي، تلتزم بتقاسم فرص التنمية مع البلدان الأخرى والعمل معها للتغلب على مختلف التحديات وتحقيق الأمن والتنمية للجميع. وستواصل الصين مسيرة التنمية السلمية. ونحن نسعى إلى تهيئة بيئة دولية سلمية، يمكن للصين أن تعزز تنميتها فيها. وبالقيام

بذلك، فإن الصين تسهم في تحقيق السلام والتنمية على الصعيد العالمي. والصين ثابتة في دعم مصالحها الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإنها تحترم الحق المشروع للبلدان الأخرى في حماية مصالحها. ونحن نسعى إلى توسيع نطاق المصالح المشتركة مع الأطراف الأخرى من أجل الصالح العام.

والصين تساهم بما مجموعه ٠٠٠ ٢١ فرد في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتضطلع بدور نشط في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة وجهود عدم الانتشار. وفي جهودنا لحل القضايا الساخنة الرئيسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، نحث الأطراف المعنية على البحث عن حلول سلمية عبر التفاوض ونقوم، بالتالي، بدور هام وبناء في تخفيف حدة التوتر وإيجاد حل سياسي لهذه القضايا. ولقد أحرزت الصين تقدما ملحوظا في تحقيق التنمية السلمية وستواصل السير على هذا الدرب في السنوات القادمة.

وستعزز الصين علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان الأخرى على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وستسعى جاهدة إلى تشجيع نوع جديد من العلاقة بين البلدان الكبرى على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المفيد لجميع أطرافه. وفي سياق اتباع سياسة لبناء علاقات وشراكات جيدة مع البلدان المجاورة، توسع الصين بصورة نشطة نطاق التبادل مع جيرانها.

وقد ساهمت الصين بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من النمو في آسيا لسنوات طويلة متتالية. ونحن نسعى إلى بناء آليات للثقة المتبادلة والتعاون السياسي مع البلدان الآسيوية الأخرى ومعالجة الخلافات والاحتكاكات بين البلدان المعنية بالطريقة المناسبة. وعلى أساس التمسك القوي بسيادة الصين وأمنها وسلامتها الإقليمية، نعمل مع جيراننا للحفاظ على علاقات سليمة وعلى الاستقرار العام في المنطقة. والصين تعامل غيرها من البلدان النامية باعتبارها أصدقاء جيدين وشركاء جيدين؛ ولذلك، نحن نؤيد بعضنا بعضا ونسعى إلى تحقيق تنمية مشتركة على أساس المساواة.

وبنهاية عام ٢٠١١، كانت الحكومة الصينية قد بنت أكثر من ٠٠٠ ٢ مشروع هام للاقتصادات المحلية وحياة الناس في البلدان المعنية. وألغينا الديون المستحقة للصين لدى ٥٠ بلدا مثقلا بالديون من البلدان الفقيرة وأقل البلدان نمو. ودربنا أكثر من ٠٠٠ ٦٠ موظف في مختلف القطاعات من ١٧٣ بلدا ناميا و ١٣ منظمة إقليمية ودولية. وقد ساهم كل ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية الأخرى.

والصين تشارك مشاركة نشطة في إصلاح النظام الدولي والحوكمة العالمية واضطلعت بنصيبها الواجب من المسؤوليات والالتزامات الدولية بقدر ما تسمح به قدراتها. ونحن نعمل من أجل بناء نظام تجاري عالمي عادل ومنصف وغير تمييزي وشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية تكون أكثر مساواة وتوازنا. ونؤيد قيام مجموعة العشرين بدور أكبر بوصفها المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي، وكذلك جهود الأسواق الناشئة ممثلة في مجموعة بريكس – البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – والتي تهدف إلى استكشاف نموذج جديد للتعاون العالمي.

إن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة وتحقيق الانتعاش الكامل والنمو المستدام سيكون مهمة طويلة وصعبة. وفي العام الماضي، وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية الصعبة في الداخل والخارج على السواء، سجلت الصين نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٩,٣ في المائة وحققت تقدما جيدا في تعديل هيكلها الاقتصادي وتحسين حياة الشعب. ومنذ بداية العام، ومن أجل معالجة بعض المشاكل الجديدة في الأداء الاقتصادي، كثفت الحكومة الصينية الصقل الاستشرافي لاقتصادها ونفذت

سلسلة من تدابير السياسة العامة المحددة الأهداف. وقد عزز ذلك ثقة الأسواق وضمن النمو المطرد.

وقد نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة ٧,٨ في المائة في النصف الأول من العام، والبلد يشهد تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة. والصين لا تزال تمر بفترة مهمة من الفرص الاستراتيجية للتنمية. وسيستمر التصنيع والتحضر وتطبيق تكنولوجيا المعلومات وتحديث الزراعة في تحرير إمكاناتنا الإنمائية الكبيرة. ولدينا الثقة والوسائل والقدرة على الحفاظ على نمو مطرد وقوي وتحقيق تنمية سليمة ومستدامة.

وستصبح السوق المحلية للصين، خلال خطتها الخمسية الثانية عشرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، واحدة من أكبر الأسواق في العالم. ومن المتوقع أن يتجاوز إجمالي وارداتها ١٠ تريليون دولار، ومن المنتظر أن تتجاوز الاستثمارات الخارجية المباشرة ٥٠٠ بليون دولار. وسيهيئ ذلك كما هائلا من الفرص التجارية وفرص العمل للعالم ويتيح فرصا جيدة لتنمية البلدان الأخرى.

إن جزر دياويو جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية منذ العصور القديمة. والصين لديها أدلة تاريخية وقانونية لا تقبل الجدل في هذا الصدد. وقد استولت اليابان على الجزر في عام ١٨٩٥ في نهاية الحرب الصينية اليابانية وأجبرت الحكومة الصينية آنذاك على التوقيع على معاهدة غير متكافئة للتنازل عن الجزر وعن أراض صينية أخرى لليابان. وبعد الحرب العالمية الثانية، أعيدت جزر دياويو والأراضي الصينية الأخرى التي كانت اليابان تحتلها إلى الصين وفقا لإعلان القاهرة واتفاق بوتسدام وغيرهما من الوثائق الدولية.

وباتخاذ إجراءات أحادية الجانب مثل ما يسمى شراء الجزر، تنتهك الحكومة اليابانية سيادة الصين بشكل صارخ. وهذا إنكار صريح لنتائج الحرب العالمية التي انتهت بالانتصار على الفاشية ويشكل تحديا خطيرا للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والتحركات التي أقدمت عليها اليابان باطلة وغير قانونية بالمرة. وهي لا يمكنها أن تغير بأي حال من الأحوال الحقيقة التاريخية المتمثلة في أن اليابان سرقت جزر دياويو من الصين وفي السيادة الإقليمية للصين عليها. والحكومة الصينية ثابتة في التمسك بالسيادة الإقليمية للصين. والصين تحث اليابان بقوة على أن توقف فورا جميع الأنشطة التي تنتهك السيادة الإقليمية للصين وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتصحيح أخطائها والعودة إلى مسار حل النزاع عبر التفاوض.

يعقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثامن عشر قريبا. ونحن واثقون من أن الاجتماع الهام سيدفع بمسيرة الإصلاح والانفتاح والتحديث في الصين إلى مرحلة جديدة. وقد أثبتت الوقائع وستظل تبرهن على أن تنمية الصين سلمية ومنفتحة وتعاونية وتجلب الفائدة للجميع. وسنعمل مع المجتمع الدولي من أجل مسايرة اتجاه التاريخ وروح العصر وبناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن سعادة السيد إسبن بارت إيد، وزير الخارجية في مملكة النرويج.

السيد إيد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): القيادة تعني الاختيار. وهي تتعلق بالقدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وامتلاك القدرة على تحقيق النتائج تبعا لذلك. كما أنها تتعلق بالمساعدة على بناء مستقبل الأفرادوالدول والعالم. وتتعلق بالشجاعة للسعي لتحقيق السلام مع الأعداء، كما قال إسحاق رابين ذات مرة. كما تتعلق القيادة أيضا بتهيئة الظروف للشعب ليختار الكيفية التي يعيش بها حياته. إن الحرية تعني أكثر من مجرد عدم وجود القيود المادية أو القانونية.

يتمثل مقصد الأمم المتحدة بالذات في تعزيز تحرر جميع الناس: التحرر من العوز والتحرر من الخوف، وحرية العيش

بكرامة. و الناس أحرار حقا، عندما يكون بوسعهم اختيار الطريقة التي يريدون أن يعيشوا بها حياتهم الخاصة، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو ميولهم الجنسية. إنها حرية المرأة في الاختيار متى تنجب الأطفال، و أيضا متى لا تنجبهم. إنها تتعلق بحريتها فيما يخص عدم المساس بسلامتها الجسدية، فضلا عن حقها في التفكير وقول ما ترغب قوله. إنها تتعلق بالحرية التي تسمح للأم والطفل بالبقاء على قيد الحياة بعد الولادة، والحرية التي تسمح لكل طفل أن يعيش حياة صحية، والاستفادة من التعليم، والذهاب إلى المدرسة بدون خوف من الألغام الأرضية أو الذخائر العنقودية. وتتعلق بحرية كل رجل وكل امرأة في التنظيم، والتكلم وأن يكون لهما رأي في تقدم المجتمع.

وتضع تلك الحريات الأساس للتنمية والازدهار. إنها تعطي فرصة للرجال والنساء من أجل بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم. ليس بوسع بعض الناس سوى الحلم بتلك الحريات، لكنها عندما تكون موجودة، فإنها تكون غالبا نتاج عمل جماعي من قبل الأسر والمجتمعات المحلية والأقاليم والدول على المستوى العالمي. في نهاية المطاف، نحن موجودون الآن في هذه الجمعية العامة بسبب ذلك.

في سوريا، يستمر ارتكاب الفظائع الجماعية. لقد بدأت الأزمة في سوريا بالمطالبة بالحرية والكرامة من خلال المظاهرات السلمية. إن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية. ولا يتعين استمرار وقوف امتيازات قلة من الناس حجر عثرة أمام طموح الأغلبية. إن نظام بشار الأسد فقد كل شرعية، ويجب أن يتنازل عن السلطة. ويجب أن يتوقف العنف في سوريا.

و ثمة قواعد حتى في الحروب. وتضطلع جميع الأطراف بمسؤوليات واضحة بموجب القانون الإنساني الدولي. أقول لكل طرف يرتكب انتهاكات لتلك المبادئ، ما يلي: إنكم كلكم مسؤولون بشكل فردي. وعندما تنتصر العدالة، ستساءلون عن الجرائم التي ارتكبتموها. ولا تتوقعوا أنكم ستسامحون لتذرعكم بأن معارضيكم قاموا بالشيء ذاته.

عندما أنشئت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، قررنا بشكل جماعي إنشاء مجلس أمن ينوب عنا. وأسند بعد ذلك حق النقض للأعضاء الدائمين. وترأس وفد بلدي آنذاك السيد تريغفي لي، الذي أصبح لاحقا أول أمين عام للمنظمة. وصوت بالنيابة عن بلدي مؤيدا لتمتع الأعضاء الدائمين بحق النقض، كما فعلت العديد من البلدان الأخرى الصغيرة والمتوسطة. وقامت بذلك، ليس فحسب لعكس النظام العالمي الذي كان سائدا آنذاك، بل أيضا من أجل ضمان أن يتمتع المجلس بسلطة حقيقية لاتخاذ قرارات وأن يكون قادرا على التصرف بالنيابة عنا. وقامت بذلك ليس لأنها تعتقد أن بعض الدول متفوقة على الدول الأخرى.

لذلك، وفي ضوء المأساة السورية، فإن رسالتي إلى أعضاء مجلس الأمن هي أن الناس في العالم العربي، و أوروبا، وآسيا، وأفريقيا و الأمريكتين يشاهدون بفزع كيف أن التاريخ يعيد نفسه. مرة أخرى، ينقسم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، ويعجزون عن حماية الناس على أرض الواقع. في غياب الحماية، فإن متطرفي الجانبين، أحرار في القتل والتشويه و الاغتصاب. ونتوقع الآن من أعضاء المجلس التحرك. إننا نتوقع منهم التخلص من الأفكار التي عفا عليها الزمن، المتمثلة في عمليات يفوز فيها جانب بما يخسره الجانب الآخر، أو مناطق النفوذ ، والسعي إلى التوصل إلى موقف مشترك. لقد أريق ما يكفي من الدماء.

والحكم قاس على أولئك الذين يختارون الجانب الخطأ من التاريخ. لا يجب عليهم السماح للمصالح الشخصية الضيقة بالوقوف في وجه رياح التغيير، الذي تؤيده أغلبية أعضاء هذه الجمعية. لم يجبر الرئيس الأسد على سلوك طريق الصراع

والمواجهة، حيث كان بوسعه اختيار التوافق والتعاون. في أماكن أخرى من العالم، يجري القيام باختيارات مختلفة تماما.

سمعنا اليوم في هذه الجمعية، كيف يقوم الرئيس الإصلاحي لميانمار ثين سين، بتمهيد السبيل لإقامة ميانمار حرة وديمقراطية. إنني أثني على الشجاعة التي أبانت عنها حكومة ميانمار. كما أثني أيضا على شجاعة داو أونغ سان سو كي. فقد اختارت الحديث مع الأشخاص بالذات الذين حبسوها من قبل.

في وقت سابق من اليوم، اختار قائدا السودان وجنوب السودان إنهاء النزاع الدامي الذي نغص حياة شعبيهما لعقود. وكان السودان وجنوب السودان مرة أخرى على شفا الحرب، ولكن من خلال توقيع اتفاقيات اليوم، اختارا السلام. إننا نشيد بالاتحاد الأفريقي، الذي ساعد من خلال الشراكة الوثيقة مع مجلس الأمن، على جعل ذلك الخيار ممكنا.

في كولومبيا، قامت الحكومة وممثلو القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، باختيار حكيم تمثل في الشروع في مفاوضات رسمية بغية إنهاء نزاع طال أجله.

بصفتي وزير خارجية النرويج، فإنني أترأس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. لقد اجتمعنا عشية دورة الجمعية العامة هذه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر مع الدول الأعضاء قلقي البالغ جراء الحالة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. قبل عام واحد بالضبط، اتفقنا هنا في نيويورك بأن عملية بناء الدولة الفلسطينية، وصلت حدا أرسى مؤسسات الدولة. وكانت ثمة توقعات كبيرة أحبطت.

الوقت يمضي بسرعة، و أضحى أقصر مما فهم الكثيرون كما يبدو. ويعاني الفلسطينيون من فتور شديد. ويمكن أن يؤدي بهم ذلك إلى البحث عن خيارات بديلة، خيارات يمكنها أن تعوق بشدة مستقبل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. كما أرى فتورا مماثلا لدى البلدان التي تمول السلطات الفلسطينية.

إن الحل القائم على دولتين يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام، ولكن احتمالات إنشاء دولة فلسطينية على أساس حل الدولتين آخذة في التضاؤل، جراء استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية. ولا تزال تلك الإجراءات تشكل عقبة رئيسية أمام السلام، ويجب أن تتوقف. ومن أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها، فإننا بحاجة لكسر الجمود، وإعادة الثقة في الحل السياسي، على أساس قضايا الوضع النهائي. ولا تزال المفاوضات تشكل السبيل لتحقيق ذلك، ويتعين أن تبدأ الآن.

ترتبط القيادة أيضا بالثقة. لتحقيق أهدافنا، فإننا في حاجة إلى أمم متحدة قوية. إنني أشيد بجهود الأمين العام الدؤوبة الرامية إلى إصلاح أساليب العمل الداخلية للمنظمة. لقد انتخبنا أمينا عاما من أجل القيادة، لكن ينبغي أن نسمح له بذلك. إن الإدارة الجزئية الحكومية الدولية لما ينبغي أن يكون من اختصاص الرئيس التنفيذي، في أي منظمة عصرية، أمر مخالف تماما لتمكين الأمم المتحدة من القيام بعملها.

في الختام، لدى القادة خيارات حقيقية. و لديهم مسؤوليات حقيقية. وترسم البشرية مستقبلها. إن عدم مواجهة أهم التحديات في عصرنا لا يضر فحسب بالذين يعانون جراء الفقر، أو الحرب أو القمع، ولكنه يحرم الناس من الاقتناع بأنه بوسعهم تحديد مستقبلهم أيضا. وذلك الاقتناع بالذات، وثقة الشخص بنفسه وبالآخرين، هما اللذان سيجعلان التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة، ممكنا للجميع. وذلك غرض قيادتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الشؤون الخارجية في مملكة البحرين.

الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة (البحرين): سعادة الأخ فوك يريميتش، معالي الأمين العام، أصحاب السعادة، أيها الأخوة والأخوات، يسعدني في مستهل أعمال هذه الدورة أن أتقدم لكم بالتهانئ على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين. وإنني لعلى ثقة بأنكم سوف تديرون أعمالها بنجاح لما تتمتعون به من كفاءة واقتدار، وخبرة طويلة وثرية في المجال الدبلوماسي، ممثلا لبلدكم الصديق جمهورية صربيا. ولا يفوتني الإعراب عن بالغ التقدير للرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة، سعادة السفير ناصر بن عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر الشقيقة، على الدور الهام الذي قام به، والمواضيع البناءة التي طرحها وعلى حسن إدارته لأعمال الدورة السادسة والستين. ونحن نفخر به دبلوماسيا خليجيا بارزا من أبناء مجلس التعاون الخليجي العربي، ومتمنين له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة.

أود أن أعرب للسيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، عن تقديرنا الكبير لجهوده الدؤوبة، فيما يخص تعزيز دور المنظمة الفاعل في مختلف المجالات، متطلعين لدور جديد للأمم المتحدة في ضوء التصورات الجديدة للأمين العام، بما يمكنها من مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها.

إن مملكة البحرين التي كانت ولا تزال منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة تواصل الجهد في دعم مبادئها ومقاصدها النبيلة، فيما يخص حفظ السلم والأمن، والتعاون الدولي وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس الاحترام المتبادل. وانسجاما مع تلك المبادئ، يشرفني أن أمثل بلدا فاعلا فيما يخص مسؤولياته الدولية، أرسى دعائم الدولة الحديثة، المتمثلة في مبادرات وخطط ورؤى سياسية وتنظيمية لبناء المجتمع الحديث المنظم والملتزم بقيمه في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والعمل، وتمكين المرأة والإصلاح الاقتصادي وتحريره والتدريب المهني، البلد الذي انتهج في مجمل خطواته التحديثية نهج الحوار عبر تاريخه الطويل من أجل استيعاب متطلبات التقدم الحديث بدءا من إجراء انتخابات المجالس البلدية في العشرينيات والمجالس النيابية خلال العقود الماضية، وكان لها الأثر الهام في إتاحة قدر أكبر من المساواة والمشاركة والشفافية والحقوق السياسية وكرامة الإنسان، مما يعد إنجازا تاريخيا لبلوغ مجتمع قائم على الاستدامة والتنافسية والعدالة، وسيادة القانون والمساواة و تكريس التمثيل الشعبي والمشاركة في صنع القرار.

رغم تلك الإنجازات الوطنية التاريخية، واجهت مملكة البحرين منذ العام الماضي تحديات كبيرة لأمنها واستقرارها تعاملت معها بكل شفافية والتزام وأمانة، وذلك بإعادة الأمن والاستقرار ومن ثم إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق لتبيان الحقيقة، وإعطاء كل ذي حق حقه، وإجراء حوار شامل بين أطياف المجتمع نتجت عنه سلسلة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية تغطي جميع نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وفي ضوء هذه التجربة بادر سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين باقتراح إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تضع أسسا لبيئة مناسبة تحمي حقوق الإنسان ومنع انتهاكاتها في العالم العربي على غرار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على هذه المبادرة التاريخية، والعمل جار من أجل وضع الأسس القانونية لقيامها، آملين في أن تصبح واقعا ملموسا، في القريب العاجل، ومن خلال الجهود المتواصلة المبذولة بهدف بناء مجتمع بحريني تعددي.

وتأكيدا لالتزامات مملكة البحرين، تجاه تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فقد قبلت حكومة بلدي خلال الأسبوع الماضي، أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف أكثر من تسعين

في المائة من التوصيات التي اقترحها المجلس والمتعلقة بالمراجعة الدورية الشاملة بما في ذلك النظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب.

إن التحديات والتهديدات التي واجهت منطقتنا أدت إلى إدراك دول مجلس التعاون الخليجي العربية لأهمية التحرك نحو مزيد من الترابط، وذلك من خلال اعتماد طرح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالسعي من الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، من أجل التصدي لتلك التحديات والتهديدات، وبناء القدرات الذاتية اللازمة لتحقيق مجتمع خليجي موحد قائم على رؤية مستقبلية مشتركة تواكب الحركة المتسارعة في العالم، وتستجيب لتطلعات مجلس التعاون الخليجي المؤمنة بأن مصالحها ومكتسباتها لا يمكن أن تتحقق إلا بالتماسك والاتحاد والمحافظة على الاستقلال الوطني، وصيانة سيادة دوله ومواجهة استحقاقات المتغيرات الإستراتيجية في الجوار الإقليمي والعالمي.

ويؤمن بلدي بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه فيما يخص معالجة المشاكل الدولية والإقليمية وإيجاد الحلول المناسبة لها. ونحن الآن في أمس الحاجة في منطقتنا تحديدا وبدرجة أكبر إلى ذلك الدور، بالنظر إلى التطورات الكارثية والمتسارعة في سوريا الشقيقة. إن المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بصون السلم والأمن، مطالب بتوحيد مواقفه من أجل وقف المعاناة الإنسانية للشعب السوري، وإيجاد حل سياسي للأزمة يضع حدا للعنف وإراقة الدماء، ويحافظ على وحدة سوريا وتماسك شعبها، ويقي المنطقة تداعيات خطيرة محدقة بها، لن تقف عند حدود سوريا.

ولهذا على منظمتنا هذه تحمل مسؤولياتها فيما يخص حماية المدنيين العزل وألا تشكل آليات الأمم المتحدة عائقا يحول دون قيامها بدورها فيما يخص منع ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وضرورة تجاوز المصالح الجيوسياسية الآنية من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في مبدأ مسؤولية حماية المدنيين في حالة الحروب والنزاعات المسلحة، وترحب مملكة البحرين بتعيين معالي السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مع تمنياتها له بالتوفيق في مهامه من أجل تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق.

وانطلاقاً من هذا المبدأ الإنساني، يتوجب علينا الوقوف مع مسلمي ''الروهينغا'' في ميانمار في محنتهم، وتقديم العون والمساعدة لهم، إضافة إلى إسداء النصح السليم لحكومة ميانمار في هذا الشأن.

ولئن كانت الأزمة السورية هي القضية الشاغلة لمجتمعنا الدولي اليوم، فإن فلسطين ومعاناة شعبها الشقيق ما زالت قضيتنا الرئيسية كدول عربية وكمجتمع دولي. وترى مملكة البحرين أنه من الضروري العمل الجاد من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، وذلك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، وقرارات المجموعة الرباعية الدولية. وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما تتعرض له الأماكن المقدسة في القدس الشريف من انتهاك لحرماتها وتغيير لهويتها.

وإننا ندعو المجتمع الدولي لمؤازرة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، الذي يبذل جهوداً مضنية من أجل قضية وطنه المغتصب، ويعمل من أجل إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، وهو ما يدعونا إلى حث المجتمع الدولي على مطالبة إسرائيل بالكف عن إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يقوض إنشاؤها فرص السلام، وإزالتها. ونؤكد كذلك على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لوقف جميع الانتهاكات والتعديات الإسرائيلية المستمرة واحترام مبادئ الشرعية الدولية في هذا الشأن واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحظر إحداث تغييرات جغرافية أو

ديمغرافية في الأراضي الخاضعة للاحتلال، متطلعين إلى إحلال السلام في منطقتنا لما فيه خير شعوبها جميعاً.

ومن ثوابت سياستنا الخارجية دعم الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تجدد مملكة البحرين موقفها الثابت في الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولن يتأتى ذلك إلا بإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى أهمية التزام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتعهداتها بالتعاون التام والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فالأسلحة النووية خطر يهدد السلام والأمن في المنطقة بأسرها، وعلى مختلف الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها لاستتباب السلام والأمن والابتعاد عن لغة التهديد والتهديد المضاد التي طغت في الآونة الأخيرة في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة الإعداد الجيد لعقد مؤتمر ٢٠١٢، طبقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. كما نؤكد على أن مبدأ جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يخل بحق جميع الدول في الحصول على التقنيات النووية للاستخدامات السلمية، شريطة التزام الشفافية التامة والامتثال لنظام الضمانات تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الوقت الذي تمد دول مجلس التعاون يدها إلى جارتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنها، وللأسف الشديد، قلما تجد تجاوباً يساعد على بناء الثقة وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار. بل، على العكس، تواجه تدخلات مستمرة في شؤونها الداخلية. وها نحن في الفترة الأخيرة نسمع تهديدها ووعيدها لدول المجلس فيما يخالف مبادئ حسن الجوار ويخلق حالة من التوتر وعدم الثقة في المنطقة. والأهم من ذلك كله، فإن مملكة البحرين تؤكد من جديد على ضرورة حل قضية الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، المحتلة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في اليمن الشقيق، فإننا ندرك أهمية نجاح المرحلة الانتقالية الحالية بما يحقق الأمن والاستقرار في ربوعه، وذلك تنفيذاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والآليات التنفيذية لذلك الاتفاق، مرحبين بالخطوات التي اتخذها الرئيس عبد ربه منصور هادي لإطلاق الحوار الوطني اليمني. وثقتنا كبيرة بحكمته وقيادته لليمن في هذه المرحلة الانتقالية الهامة من أجل تحقيق تطلعات شعبه الشقيق.

وفي هذا الصدد، تعرب مملكة البحرين، عن ترحيبها بمؤتمر المانحين الذي قامت برعايته المملكة العربية السعودية الشقيقة في الرياض، ودعمها الكامل للتوصيات والنتائج التي تم الاتفاق عليها من أجل بناء مستقبل أفضل لليمن الشقيق، وكذلك نتائج اجتماع أصدقاء اليمن الذي عقد اليوم هنا في نيويورك.

كما نؤكد على موقف مملكة البحرين المبدئي والثابت، والمتضامن مع المملكة المغربية الشقيقة لأهمية الحفاظ على وحدة التراب المغربي وحل مشكلة الصحراء المغربية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية الجارية في الصومال الشقيق، ترحب مملكة البحرين بانتخاب السيد حسن شيخ محمود رئيساً جديداً للبلاد، وذلك في إطار العملية الانتقالية في هذا البلد الشقيق، داعين المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساندة لإحلال السلام والأمن في ربوعه، بما يحفظ وحدة أراضيه واستقلاله السياسي. كما نشيد بجهود الحكومة

الصومالية في تحقيق الأمن والاستقرار وتعاونها مع المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة في منطقة القرن الأفريقي.

لقد شاهدنا في الفترة الأخيرة تطاولاً قبيحاً وإساءات كبيرة لسيدنا ونبينا محمد – صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم – وأبرز مثال على ذلك هو الفيلم المشين الذي استنكرته مملكة البحرين بشدة وما نتج عنه من عنف وتخريب في عدد من بلدان العالم. ويزيد من قلقنا الشديد ذلك الهجوم المؤسف على البعثات الدبلوماسية للدول، وخاصة الهجوم غير المبرر على البيعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية في بنغازي، ليبيا، وأودى بحياة السفير كريستوفر ستيفنز وعدد من الدبلوماسيين الأمريكيين الأبرياء، والذي يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.

وبالرغم من هذه التطورات والتداعيات الخطيرة، ينبغي علينا ألا نتذكر هذا المشهد القاتم بقدر ما نتذكر مشهد الجموع التي خرجت في ليبيا في اليوم التالي مستنكرة هذا العمل المشين. ولذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً، كشعوب وأمم، أن نتبادل الاحترام وأن نكثف الجهود بما يحول دون تكرار الإساءات للأديان والأنبياء والرسل وجميع المقدسات الدينية، مصداقاً لقوله تعالى: ”يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير“ (٤٩-١٣).

لقد كانت مملكة البحرين من أوائل الدول التي أنجزت معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها، من حيث توفير التعليم المجاني في المراحل الأساسية، وتمكين المرأة والتركيز على تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي للفئات غير القادرة، ورفع مستوى الرعاية الصحية، وبخاصة للأطفال، ولهذا احتلت مملكة البحرين مكانة متقدمة على المستوى العالمي في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية.

ومن أجل أن ينجح المجتمع الدولي في التغلب على التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن ذلك يتطلب أن تكون دولنا قادرة على القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه، وذلك مع اقتراب الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي لم يعد يفصلنا عنه سوى ثلاث سنوات ونيف. ولن يتسنى لنا هذا إلا بتكثيف الجهود لمراجعة السياسات التي تقود إلى تحقيقها وبناء القدرات الوطنية والإقليمية من خلال أساليب تفاعلية لتنفيذ تلك الأهداف ومعالجة الخلل الذي يعيق السير نحو تحقيقها، وفقاً لما ورد في تقرير عام ٢٠١٢ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من وجود مؤشرات سلبية، هناك إنجازات إيجابية. فمصادر المياه الصالحة للشرب أصبحت في متناول أكثر من ٨٩ في المائة من سكان العالم؛ ووفيات الأطفال قد تراجعت؛ كما أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر تقلصت إلى النصف.

غير أن بعض الأهداف أصبحت عصية المنال في العديد من البلدان، فما أنجز من أهداف ظل متفاوتاً بين عدد من دول العالم. وخير مثال على ذلك الأهداف المتعلقة بالصحة العامة التي ما زالت مصدر قلق يبعث على الأسى في بلدان عدة. وينسحب ذلك على شح الموارد المائية وندرتها. وتحقيقاً لذلك، ينبغي عدم اتخاذ الأزمة المالية العالمية ذريعة للامتناع عن الالتزام بالتعهدات المالية تجاه المجتمعات الأكثر حاجة إليها.

وفي هذا الصدد، ترحب مملكة البحرين بنتائج مؤتمر ريو+٢٠ وبرؤى الأمين العام نحو التنمية المستدامة. إلا أنه يبقى الكثير الذي ينبغي علينا القيام به لضمان حصول الشعوب في جميع أنحاء العالم لا على احتياجاتها الأساسية فحسب، بل وعلى الأدوات التي تستخدمها لضمان استدامة الاستجابة لتلك الاحتياجات. وينبغي أن نقر بأن الاستدامة

ليست مجرد استجابة للاحتياجات فحسب، بل هي أيضاً مبدأ أساسي لكرامة الإنسان.

في الختام، فإنه بقدر حجم التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم، والتحولات الناجمة عنها، إلا أن أمامنا فرصة ثمينة لن نتمكن من اغتنامها إلا بالحكمة والشجاعة والصبر والعمل المشترك. وعلينا أن نعمل بكل طاقاتنا للتصدي لما قد يفرقنا من تخلف وتطرف وانعزال والاستمرار في المجتمع الدولي يد العون والمساعدة لمن هم بحاجة لها، وأن نواجه الجمود والتعصب بالموضوعية والنزاهة من أجل تحقيق ما تصبو إليه شعوبنا جميعاً من تقدم ورفعة وازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد إدوارد نيانكويي لاماه، وزير الخارجية وشؤون الغينيين المقيمين في الخارج في جمهورية غينيا.

السيد لاماه (غينيا) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد غينيا، الذي أتشرف برئاسته، أود أولاً أن أهنئ الرئيس على انتخابه رئيساً للدورة السابعة والستين للجمعية العامة في وقت تواجه فيه منظمتنا تحدياتا جمة. ودلالة الثقة هذه تحية كبيرة لبلده، جمهورية صربيا ولقدراته الدبلوماسية المشهود لها، مما يبشر بنجاح مداولاتنا. كما أن سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل قطر، يستحق امتناننا وشكرنا على عمله الممتاز. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام، السيد بان كي – مون، على ما يتحلى به من ديناميكية وعزم في الاضطلاع بولايته.

إن موضوع هذه الدورة، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“، إنما يكمن في صميم حالة عدم اليقين التي تلقي بظلالها على مستقبل البشرية. وظهور أشكال جديدة من العنف على أيدي أطراف عديدة ومجموعات من غير الدول، والإرهاب الدولي، فضلاً عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كلها أمور تبعث على القلق. وبالرغم من أن الصراعات بين الدول قد تراجع عددها في السنوات الأخيرة، فقد أدت الصراعات داخل الدول في بعض مناطق العالم إلى عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن والمآسي بصورة عامة، مع ما يترتب على ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

ويستتبع ذلك أن التسوية السلمية للنزاعات، كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية، تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى لصون السلام والأمن الدوليين. وهذا المبدأ يتطلب استراتيجيات وقائية مستدامة وجهوداً متضافرة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى جانب شركاء التنمية الدوليين. والحاجة الملحة للدول للنهوض بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هي حائط الصد ضد محاولات الاعتداء على السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

والوساطة الدولية كوسيلة للوقاية أو إنهاء العنف عن طريق الحوار، إلى جانب المفاوضات والتوصل إلى اتفاقات نهائية، ينبغي أن تكون لها الأولوية. وفي هذا الصدد، يشجع الوفد الغيني على سرعة إيفاد الوسطاء والخبراء. كما يود أن يعرب عن تأييده القوي لمبادرة الأمين العام بتشجيع دور المرأة في عملية الوساطة.

وفي البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، ينبغي تعزيز آليات الوساطة والتسوية من خلال بناء القدرات وتخصيص موارد كافية لضمان اتخاذ نهج كلي وفعال. وإضفاء الصفة المؤسسية على ثقافة السلام على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الحوار بين الحضارات والتسامح الديني، هو السبيل الذي لا رجوع عنه صوب عالم من التضامن والسلام.

وفي غرب أفريقيا، حيث احتلت مجموعات إرهابية ومتمردة الجزء الشمالي من جارتنا، مالي، لعدة أشهر، يشكل تعزيز المؤسسات الديمقراطية واستعادة السلامة الإقليمية من التحديات الكبرى. وغينيا تؤكد من جديد دعمها لمبادرات

الجماعة الاقتصادية لدوا غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في سعيهما للتوصل إلى حل لتلك الأزمة التي ستكون تداعياتها على بلدان المنطقة دون الإقليمية مدمرة. وفي هذا الصدد، تنضم غينيا إلى حكومة مالي في مطالبة مجلس الأمن على وجه السرعة بنشر قوات دولية لاستعادة السلامة الإقليمية لذلك البلد الشقيق.

أما في غينيا – بيساو، فإن توطيد السلام والاستقرار يتطلب إعادة جميع المؤسسات الديمقراطية. وفيما يتعلق ببلدان منطقة البحيرات الكبرى، فإننا نؤيد جهود المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط آسيا. التي تسعى إلى استعادة السلام والأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أمر ضروري لاستقرار ذلك البلد والمنطقة.

في منطقة القرن الأفريقي، إحرز تقدم مشجع فيما يتعلق بعملية السلام في الصومال. فإنشاء برلمان اتحادي جديد، وإقرار دستور مؤقت جديد وانتخاب السيد حسن شيخ محمود رئيساً للجمهورية في ١٠ أيلول/سبتمبر، كل ذلك دليل على التزام الشعب الصومالي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدعم السلام والديمقراطية والمصالحة في ذلك البلد. وفي هذا المقام، يطيب لحكومة غينيا أن تعرب عن أحر التهانئ لبعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبة العسكرية في الصومال.

وغينيا تؤيد أيضاً المفاوضات الجارية بين حكومتي السودان وجنوب السودان حول قضايا ما بعد الاستقلال، وفقاً لخريطة الطريق المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل التي أعدها الاتحاد الأفريقي، كما اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ونرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف بشأن تقاسم العائدات النفطية.

في الشرق الأوسط، فإن استعادة السلام الدائم يتطلب بالضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. أما الوضع في سوريا فإنه يؤرق ضمير العالم بشكل متزايد. ونهيب بألأطراف المعنية إلا تدخر جهداً من أجل وقف العنف وحماية السكان وإعادة السلام. وحكومة بلدي تؤكد مجدداً تأييدها للإعلان بشأن سوريا الصادر عن الدورة الاستثنائية التي عقدتها منظمة التعاون الإسلامي مؤخراً.

إن اعتماد الوثيقة الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في ٢١ حزيران/يونيه قد أتلح للمجتمع الدولي فرصة لتجديد التزامه السياسي بالتنمية المستدامة بجميع أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ينبغي أن تكون الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي اليوم، التنفيذ الفعال للالتزامات على نحو يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لجميع البلدان، وخصوصا في أفريقيا. تحقيقا لتلك الغاية، فإن غينيا لا تزال مقتنعة بضرورة أن يراعي تعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتكامل بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر ريو +٢٠، وذلك لضمان الاستفادة القصوى من التآزر لاحقا.

وعند النظر في خطة التنمية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٥ وافقت – بناء على اقتراح مقدم من بلدي – الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي عقد في أديس أبابا في آذار/مارس، والدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، التي عقدت في نيويورك في أيار/مايو، على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وقد أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الآن أسلوبا جديدا للتعاون الدولي من أجل معالجة الديون والأزمات التي تشهدها الأسواق المالية، وعدم توفر المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل إسطنبول وغيرها. وأود من على هذا المنبر توجيه نداء عاجل إلى جميع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين لدعم تلك المبادرة المبتكرة بشأن التضامن من جانب المجتمع الدولي مع أفريقيا. ولا تزال القارة تمثل الحلقة الأكثر ضعفا في آلية التنمية الدولية على الرغم من إمكاناتها الهائلة وأدائها الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

ومنذ انتخاب الرئيس ألفا كوندي لأعلى منصب في عام ٢٠١٠، اضطلعت الحكومة ببرنامج واسع للإصلاحات الديمقراطية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الصعيد السياسي، فقد أقر الرئيس قانونا بشأن إعادة تكوين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بطريقة نزيهة عقب اعتماده من قبل المجلس الوطني الانتقالي. ونأمل أن تفسح تلك الإجراءات الطريق لعقد انتخابات تشريعية بحلول نهاية العام.

وأود أن أكرر التزام الحكومة بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وكفالة الحريات العامة. وقدمت الحكومة – بغية التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلد في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ – طلبا إلى لجنة بناء السلام من أجل الحصول على الدعم والمساعدة في ثلاثة مجالات ذات أولوية: المصالحة الوطنية وتحقيق الوحدة، وإصلاح القطاع الأمني، وتوظيف الشباب والمرأة.

وقد أسفرت تلك الأولويات عن بيان بشأن الالتزام المتبادل، اعتمد هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بحضور رئيس دولتنا. وبعد ذلك بعام، تمخّض تنفيذ تلك الالتزامات المتبادلة عن نتائج مشجعة بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الآخرون. وأود أن أرحب بصفة خاصة، بالتقدم الكبير المحرز في إصلاح القطاع الأمني، وخاصة في مجال التعداد الحيوي للقوات وتقاعد ما يقرب من ٤ ٠٠٠ جندي.

ونعتقد – من أجل البناء على تلك الإنجازات – أنه ينبغي لغينيا وشركائها الاستفادة من الزخم والثقة الناجمين عن تلك الخطوات الأولية لمواصلة الإصلاح عبر توسيع نطاقه ليشمل جميع مكونات قطاع الأمن، وخاصة الشرطة والقضاء. ونحن مقتنعون بأن تعزيز أمن واستقرار البلد والمنطقة دون الإقليمية يعتمد على ذلك.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، فقد أحرز تقدم كبير في مكافحة عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وتحسين آفاق النمو، فضلا عن تحسين الظروف المعيشية للسكان.

وقد مكنت تلك السياسات غينيا من الوصول إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل بضعة أيام، عقب انعقاد اجتماعي المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونتيجة لذلك، فإن تخفيف عبء الديون الخارجية سيجعل ممكنا الإفراج عن موارد مالية كبيرة كي تستثمر في تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية بهدف التخفيف من حدة الفقر. ومن شأن تطبيع العلاقات مع الدائنين واستعادة مصداقية الدولة أن يعززا فرص الحصول على موارد مالية خارجية جديدة. ومع ذلك، فإن حكومة غينيا تدرك أن الوصول إلى نقطة الإنجاز ليست سوى الخطوة الأولى، وأنه يجب التغلب على العديد من التحديات لوضع البلد على طريق النمو المستدام. ويتمثل هدفنا في الارتقاء بالبلد على وجه السرعة إلى مصاف الاقتصادات الناشئة عبر استغلال موارده الطبيعية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم غينيا الثابت للجهود الرامية إلى إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن بهدف تعزيز فعالية منظمتنا العالمية ونظام حوكمتها الديمقراطي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رافايل رونكاغليولو أوربيغوسو، وزير خارجية جمهورية بيرو.

السيد رونكاغليولو أوربيغوسو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بدايةً، أود أن أهنئ باسم الرئيس أولانتا هومالا تاسو وحكومة شعب بيرو، رئيس الجمعية العامة على انتخابه لقيادة هذه الدورة التي نتشرف للغاية بدعمه بصفتنا أحد نواب الرئيس. وأود أيضا أن أهنئه على مبادرته التي جعلت التسوية السلمية للمنازعات موضوعا رئيسيا لمناقشتنا. وتمثل التسوية السلمية للمنازعات الوسيلة الأساسية للقضاء على ويلات الحرب، وهو بدوره هدف رئيسي للمنظمة وميثاقها. ويشكّل الالتزام بعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها ركيزة أساسية للسلام والأمن الدوليين.

وتكرر بيرو التزامها المستمر والحازم بالمبادئ التي شكلت مصدر إلهام لإنشاء الأمم المتحدة: التعددية، والسعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، والتضامن والتعاون. وتؤكد بيرو – في ذلك السياق – التزامها الرسمي المستمر بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وفي تلك المهمة، تضطلع محكمة العدل الدولية – بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة – بدور أساسي وعلى نحو متزايد – لحسن الحظ – في أمريكا اللاتينية. وتؤكد بيرو احترامها الكامل لعمل المحكمة، وتدعو الدول إلى اللجوء إليها في حل خلافاتها، فضلا عن احترام قراراتها والامتثال لها وفقا للفصل الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة.

وتدل المنازعات البالغ عددها ١٢٣، التي قدمت إلى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على أن المجتمع الدولي ملتزم بصورة نشطة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية والدبلوماسية عوضا عن الحرب. واللجوء إلى المحكمة، بمنأى عن كونه عملا غير ودي، شهادة بليغة على مدى رغبتنا في السلام.

ونكرر ذكر إيماننا بتعددية الأطراف، ونعرب عن أسفنا لوجود حالات لم تتمكن منظمتنا حتى الآن من إيجاد حلول لها. وتمثل الأزمة في سوريا آخر تلك الحالات وأشدها إيلاما، نظرا لارتفاع الخسائر البشرية التي تسببها. وتدين بيرو استخدام القوة والعنف في ذلك البلد، وتدعو مرة أخرى جميع الأطراف في الصراع إلى وقف القتال فورا، والشروع في عملية حقيقية للحوار وصنع السلام، في إطار احترام استقلال وسيادة ذلك البلد، فضلا عن احترام الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيه.

وندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وجامعة الدول العربية لإيجاد حل تفاوضي وسلمي للصراع. ونشجع مهمة الممثل الخاص المشترك، الأخضر الإبراهيمي، ونحثه على مواصلة جهوده.

غير أن تلك الأزمة ليست المسألة البارزة الوحيدة التي لا تزال عالقةً. وتأسف بيرو لعجز منظمتنا على امتداد ما يربو عن ٦٠ عاما عن إيجاد حل يستجيب إلى مطلب الشعب الفلسطيني المشروع بإقامة دولته المستقلة والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتعترف بيرو بالدولة الفلسطينية وقد أقامت علاقات دبلوماسية معها. وندعم في ذلك السياق – استنادا إلى موقف بيرو التاريخي منذ عام ١٩٤٧ فضلا عن القانون الدولي – قبول دولة فلسطين بوصفها عضوا كاملا في الأمم المتحدة، دون المساس بحق إسرائيل في أمنها.

وتدين بيرو أيضا مرة أخرى الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، وهو حصار ظالم وغير قانوني أو شرعي. وقد عجزت المنظمة عن وضع حد لذلك الحصار على الرغم من الإدانات التي لا تعد ولا تحصى والتي وجّهتها الجمعية إليه.

ونأسف أيضا لعدم إمكانية التوصل حتى الآن إلى حل للصراع الذي استمر إلى ما يقارب الـ٢٠٠ عام بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى الشروع في حوار يفضي إلى حل تفاوضي.

وفي سبيل التغلب على مثل هذه الحالات وغيرها من أوجه النقص والقصور في النظام الدولي الحالي، فإن من الملح اعتماد تدابير في إطار منظمتنا. وقد يكون أكثر تلك التدابير إلحاحا إصلاح مجلس الأمن بهدف جعله محفلا أكثر كفاءة وشفافية وديمقراطية وتمثيلا. ويجب على الأمم المتحدة أن تعكس واقع القرن الحادي والعشرين، وأن تعمل على تحديث هيكلها الحالي، الذي لا يزال مناسبا للغاية لعالم ما بعد حرب عام ١٩٤٥. ويقتضي السيناريو الحالي أن تتحمل البلدان النامية قدرا أكبر من المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونعرب عن أسفنا لضعف التقدم المحرز في المفاوضات بشأن هذه المسألة. ونرى أن الوقت قد حان لإعادة تدشين عملية الإصلاح، وندعو الدول الأعضاء ألا تدخر وسعا لإكمال هذه العملية بسرعة.

وفي إشارة ملموسة إلى إسهام بيرو في تعزيز سيادة القانون، فقد كان من دواعي سروري أن أودعت يوم أمس صكوك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية الذخائر العنقودية، وكذلك التعديلات على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى تلك الصكوك التي تهدف إلى حماية البيئة وضمان احترام حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال الإفلات من العقاب. وإنه لواجب أخلاقي ضمان محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية ومعاقبتهم حسب الأصول.

وتقتضي سيادة القانون إأيضا يجاد مجتمعات أكثر شمولا. ويجب أن تشمل حقوق المواطنة المدنية والسياسية والاجتماعية الجميع على قدم المساواة. وعليه، فقد أدرجت بيرو في تشريعاتها الوطنية أحكام الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية. وما دامت بيرو هي الدولة الأولى التي اعتمدت تلك التدابير، فسيكون بوسع شعوبها الأصلية ممارسة حقوقها على نحو كامل، فضلا عن ضمان حصول جميع المستثمرين على الترخيص الاجتماعي اللازم في إطار صلاحيات الدولة.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود، فقد برزت تهديدات جديدة ومتنوعة لسيادة القانون. وتشكّل الجريمة المنظمة عبر الوطنية – التي تمول أساسا بواسطة الاتجار بالمخدرات – اليوم تهديدا رئيسيا للمجتمعات الديمقراطية. ويقتضي التصدي لهذه المشكلة الفادحة أكثر من ذي قبل بذل جهود متضافرة تسندها رؤية متكاملة تتوخى الشعور بالمسؤولية المشتركة إزاءها على الصعيد العالمي.

وعليه، فقد استضافت بيرو في حزيران/يونيه الماضي المؤتمر الدولي لوزراء خارجية الدول ورؤساء الوكالات الوطنية المتخصصة لمكافحة مشكلة المخدرات على النطاق العالمي، سعيا منها لاستئناف الحوار السياسي الذي كان قد توقف منذ ما يقرب من ٢٠ عاما. وقد أثبتت لنا تلك الفرصة القيّمة أن التقارب فيما بيننا في إطار تنوع منطقتنا أكثر من تلك العوامل التي تفرق فيما بيننا، وأن الإرادة موجودة لتكثيف التعاون في هذا المجال.

ونحن واثقون من أن هذه الخطوة الأولى ستستكملها مبادرات جديدة ستضمن زيادة تبادل المعلومات، وتخصيص أفضل للموارد، وتحقيق نتائج أفضل في خفض العرض والطلب

على المخدرات، فضلا عن التعاون في مجال التنمية البديلة، وهو موضوع سيتم تناوله في تشرين الثاني/نوفمبر القادم عبر مؤتمر دولي تستضيفه بيرو.

وتلك المبادرة التي اتخذتها بيرو بشأن مكافحة المخدرات ليست التعبير الوحيد عن التزامنا بالتعددية والتكامل. فمنذ حزيران/يونيه تولت بيرو مسؤولية الرئاسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ونتطلع إلى ترسيخ الديمقراطية في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية. فقد أزهقت أرواح كثيرة على مسار الرحلة الطويلة نحو ترسيخ الديمقراطية في منطقتنا. ولذلك السبب، لن يردعنا أي ظرف من الظروف قد يعرقل تلك المهمة.

ونكرر القول – بصفتنا الرئيس المؤقت لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية – إن الديمقراطية ستبقى شرطا أساسيا لتحقيق التكامل والتعاون في المنطقة. ونأمل أيضا أن تصبح أمريكا الجنوبية منطقة سلام دونما استثناءات. وهي منطقة خالية من الأسلحة النووية بالفعل. وسنواصل العمل دون كلل كي تصبح منطقتنا قريبا منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. ويجب إعادة توجيه الأموال التي تنفق حاليا على الأسلحة نحو التنمية والتغلب على الفقر وعدم المساواة.

إن بيرو بلد محب للسلام ومدافع قوي عن نزع السلاح. ونحن طرف – على الصعيد الدولي – في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

علاوة على ذلك، تستضيف بيرو مقر المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إننا نقوم بتعزيز تدابير بناء الثقة مع البلدان المجاورة، لا سيما التدابير الرامية إلى نزع السلاح التقليدي من أجل تنمية شعوبنا. في ذلك السياق، لا يسعنا إلا أن نرحب، يحدونا الحماس والتوقعات الكبيرة، بالجهود التي تبذلها حكومة الرئيس سانتوس كالديرون رئيس كولومبيا لفتح طريق الحوار من أجل وضع حد لسنوات طويلة من العنف، كما يطالب بذلك، عن وجه حق، شعب كولومبيا. تعرب بيرو عن أطيب تمنياتها لنجاح تلك المبادرة.

من منظور أمريكا الجنوبية، نتطلع أيضاً إلى بناء الجسور مع جميع مناطق العالم. بهذه الروح، سترحب بيرو بعد بضعة أيام برؤساء الدول والحكومات من جنوب أمريكا والبلدان العربية في مؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية. أصبحت القمة أداة مهمة للتقارب الأكبر

بين المنطقتين، ومن خلالها، فتحت البلدان الأعضاء فيها قناة للحوار والتفاهم السياسي على أعلى المستويات. سيتيح لنا ذلك الفرصة لتطوير المصالح المشتركة في مجالات مثل التجارة والاستثمار والثقافة، وكل ذلك من أجل مصلحة شعوبنا.

بفضل سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، ما فتئت بيرو تنمو، حتى حققت معدل نمو في عام ٢٠١١ بلغ ٦,٩٢ في المائة ومعدلا متوسطا بلغ ٥,٧ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من تلك النتائج الجيدة، لا تشارك قطاعات واسعة من السكان مشاركة تامة في منافع النمو الاقتصادي. ومن ثمّ، فقد حان الوقت لكفالة النمو الذي يرافقه الإدماج الاجتماعي، كما أشار إلى ذلك الرئيس اولانتا هومالا تاسو منذ بداية إدارته. الرؤية الجديدة التي تروج لها بيرو موجهة نحو المزيد من النمو الاقتصادي والاستقرار الديمقراطي، وهي تقوم بتوسيع نطاق الرفاه الاجتماعي وزيادته، ومواءمة الأنشطة الإنتاجية مع المحافظة على البيئة. ترى بيرو أنه، بدءاً بمؤتمر ريو+٢٠ المعني بالتنمية المستدامة، يجب أن يحقق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التقارب ما بين عمليات الأهداف الإنمائية للألفية وعمليات أهداف التنمية المستدامة.

التزام بيرو بالأمم المتحدة التزام طويل العهد وعميق. واسمحوا لي بأن اختتم بالإشادة هنا بثلاثة دبلوماسيين بيروفيين بارزين تقلدوا أرفع المسؤوليات داخل المنظمة، وهم السفير خافيير بيريز دي كويار، الأمين العام من عام ١٩٨٢ إلى عام

١٩٩١؛ والسفير فيكتور أندريس بلاونديه، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٠؛ والسفير خوسيه لويس بوستامانتي إي ريفيرو، رئيس محكمة العدل الدولية من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٦٩. ما منحه المجتمع الدولي لهؤلاء الأفراد من الاعتراف وما كلفهم به من مسؤوليات دليلٌ على أن بيرو ظلت دائماً ملتزمة بالسلام وباحترام القانون الدولي. ومن دواعي سعادتي أن أرى الممثل الدائم لبيرو وهو يترأس المناقشة هذا المساء.

وبوصف بيرو من مؤسسي بعض المنتديات الإقليمية الرئيسية، مثل جماعة دول الأنديز، واتحاد دول أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حملت بيرو على الدوام لواء التكامل والعلاقات الإيجابية القائمة على الاحترام مع جميع بلدان العالم، لا سيما بلدان المنطقة والبلدان المجاورة. وكأساس لتلك السياسة، ظلت بيرو على الدوام تضع ثقتها في سيادة حكم القانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات، وسيظل ذلك ديدنها. بذلك الاقتناع تجدد حكومة الرئيس أولانتا أومالا تاسو الإعراب عن تمسكها القوى بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): طلب بضعة ممثلين ممارسة حقهم في الرد. هل لي أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، في الجمعية العامة، تفوّه رئيس وزراء النظام الإسرائيلي السيئ السمعة بسلسلة من الادعاءات التي لا أساس لها بالمرة ضد بلدي. في هذا الوقت المتأخر، لا أود أن اقتطع من وقت زملائي الثمين للرد على هذه التصريحات التي لا أساس لها، وبما أن ردي عليها سيكون تشريفا لها، فسأكتفي برفضها رفضا قاطعا، لا سيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي لبلدي، الذي تتمشى أغراضه السلمية حصرا تمشياً تاماً مع التزاماتنا الدولية، ونقوم به ممارسةً لحقنا غير القابل للتصرف في استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

لا أود أيضا أن آخذ من وقت زملائي الثمين لأشرح تاريخ وسجل بلدي المعروفين جيداً – بلد لا يحتوي سجله على أي عدوان على مدى قرون طويلة من تاريخه؛ بلد طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية التي تحظر إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو ملتزم التزاما تاما بموجب هذه المعاهدات بجميع واجباته القانونية ذات الصلة؛ بلد يفخر بأنه اقترح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ولا يزال يؤيد بقوة تحقيقها؛ بلد لم يتورط أبداً في أي أنشطة إرهابية ولكنه قد فقد أكثر من ١٧ ٠٠٠ من مواطنيه، بمن في ذلك علماء نوويون، ممن استشهدوا على أيدي إرهابيين يتمتعون بالدعم الأجنبي؛ بلد كان الضحية الرئيسية للاستخدام الحديث للأسلحة الكيميائية في ما يقرب من ٦٠٠ هجوم، ما أسفر عن إصابة أو استشهاد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المواطنين الإيرانيين، بما في ذلك أكثر من٧ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين نجمت عن نحو ٣٠ هجوماً على المدن والقرى الإيرانية.

وبالمثل، لا أود أن أتطرق إلى سجل النظام الإسرائيلي الحالك السواد في قتله الأبرياء من النساء والأطفال بلا رحمة وارتكابه الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على مدى أكثر من ستة عقود. وما حرب الـ ٣٣ يوما ضد لبنان والهجوم الوحشي الذي دام ٢٢ يوما على

قطاع غزة، إلى جانب حصاره اللاإنساني لقطاع غزة إلا أمثلة قليلة نشأت مؤخرا على هذه الأعمال الوحشية.

كما لا أود أن أصف التاريخ المظلم للأنشطة الإرهابية التي ارتكبها النظام الحالي، الذي له جذوره الضاربة في الإرهاب، وهو الأب المؤسس لإرهاب الدولة كما هو مستخدم في التاريخ الحديث للحروب.

ما أود أن أوجه إليه انتباه الجمعية العامة ما هو إلا جزء صغير جداً من التاريخ المظلم لهذا النظام، إلا وهو سجله في عدم الامتثال للصك الدولي الذي ينظم أسلحة الدمار الشامل ولالتزاماته ذات الصلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ليس النظام الإسرائيلي هو الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا لم يعلن أبداً نيته أن يصبح طرفاً فيها على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي. أسوأ ما في الأمر أن رئيس وزراء النظام الإسرائيلي آنذاك اعترف في بيان صدر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بامتلاك النظام أسلحة نووية، الأمر الذي ما انفكت الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة عدم الانحياز تصفه بأنه ”يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن جيرانها والدول الأخرى“.

مع الأخذ في الحسبان لهذه الحقائق، و الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2012/50 (المجلد ١))، المعتمدة بتوافق الآراء، ناشدت ١٨٩ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الولايات المتحدة ودول أخرى من كبار مؤيدي النظام الصهيوني، ذلك النظام، بالاسم، أن ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار بدون شروط، وأن يضع جميع أنشطته النووية السرية تحت الضمانات الدولية.

والآن يثير رئيس وزراء النظام، نفاقاً منه وبلا خجل، الضجة بادعاءاته السخيفة، التي لا أساس لها، حول برامج بلدي النووية السلمية حصرا، ويحاول إساءة استخدام منبر الجمعية العامة لصرف انتباه الدول الأعضاء عن خطر ترساناته النووية وبرنامجه النووي السري ومنشآته النووية غير الخاضعة للضمانات، وهي المصدر الوحيد لمهددات السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها. بدلاً من الادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدان أخرى في المنطقة، على هذا النظام أن ينصاع للمطالب المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي وأن ينضم فورا وبدون شروط إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفه طرفا

غير حائز للأسلحة النووية، وكذلك أن يضع جميع منشآته النووية تحت نظام التحقق الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي أيضا ممارسة كل الضغوط الممكنة على هذا النظام، لا سيما أثناء مؤتمر عام ٢٠١٢ القادم المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بغية إجباره على الالتزام بالمطالب الدولية. وبالمثل، فإن على هذا النظام – وهو أيضاً ليس طرفا في المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بخلاف معاهدة عدم الانتشار، ويحاول، بتطوير أسلحة الدمار الشامل، أن يحل مشاكله المتأصلة ذات الصلة بعدم شرعيته – أن يمتثل امتثالاً كاملا لجميع التزاماته الدولية.

مع أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها تحت أية ذريعة كانت يُعد انتهاكا خطيرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن قواعد العلاقات الدولية، فإن المسؤولين في النظام الإسرائيلي، بما جبلوا عليه من الوقاحة، يهددون البلدان في المنطقة، بخاصة بلدي، بالهجوم العسكري بوتيرة يومية. إيران تملك القدرة للدفاع عن نفسها، وتحتفظ بحقها الكامل في الرد بكل قوة على أي هجوم. في نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته وأن

يمارس الضغط على هذا النظام لوضع حد لكل هذا السلوك غير المسؤول في منطقة غير مستقرة مثل الشرق الأوسط.

أخيراً، للمرة الثانية في التاريخ الحديث للأمم المتحدة، استُخدِم اليوم، في الجمعية العامة، رسمٌ بياني، متخيل ولا أساس له، لتبرير التهديد ضد أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة. لكن، في عالمنا المتزايد الترابط، وفي عصر المعلومات، يجدر القول إن من المستبعد خداع الدول بمثل هذه الحيل غير المنطقية. من الواضح أنه لا الخداع والكذب ولا حملات التشهير التي يقوم بها النظام الصهيوني يمكن أن تحجب تاريخه المظلم أو تصرف الأنظار عن الحقيقة الواقعة.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية بشأن مسألة جزر سينكاكو.

في خطاب السيد نودا، رئيس وزراء اليابان، الذي ألقاه في المناقشة العامة (A/67/PV.9)، شدد على أنه يتعين حل القضايا الدولية المختلفة بالعقل بدلاً من القوة. كما أشار مرارا وتكرارا إلى أهمية سيادة القانون، التي هي واحدة من أسس السلام والاستقرار والازدهار في العالم، وإلى أن محاولة أي بلد تحقيق أهدافه أو مطالباته الأيديولوجية بالاستخدام المنفرد للقوة أو التهديد باستخدام القوة تتعارض مع الروح الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

اتخذ مجلس الوزراء في اليابان قرارا في كانون الثاني/يناير ١٨٩٥ بإدراج جزر سينكاكو رسميا في أراضي اليابان، بينما جرى التنازل عن جزيرة فورموزا والجزر المرتبطة بها لليابان وفقا لمعاهدة شيمونوسيكي، الموقعة في نيسان/أبريل عام ١٨٩٥. لذلك فإن من الواضح في البداية أن الزعم بأن اليابان أخذت الجزر أخذاً من الصين لا يستقيم منطقاً. على أي حال، ظلت اليابان تقوم بإجراء دراسات استقصائية شاملة عن جزر سينكاكو منذ عام ١٨٨٥. أكدت تلك الدراسات الاستقصائية أن جزر سينكاكو لم تكن غير مأهولة فحسب، بل لم تظهر أي أثر يدل على أنها كانت تحت السيطرة الصينية. بناء على تلك المعلومات، قامت اليابان رسميا بضم جزر سينكاكو إلى أراضيها.

تخلت اليابان عن السيادة الإقليمية على جزيرة فورموزا – تايوان – وبيسكادورس، التي تنازلت عنها الصين عقب الحرب الصينية اليابانية، وفقا للمادة ٢ (ب) من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام. بيد أنه كان من الواضح أن جزر سينكاكو لم تُشمل مع جزيرتي فورموزا وبيسكادورس، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست فعلا الحقوق الإدارية على جزر سينكاكو، باعتبارها جزءاً من جزر جنوب غرب نانسي شوتو، وفقا للمادة ٣ من معاهدة السلام، وأدرجت الجزر صراحة ضمن المناطق التي عادت حقوقها الإدارية إلى اليابان عام ١٩٧٢.

لم تبدأ حكومة الصين والسلطات التايوانية إلا في عقد السبعينات من القرن الماضي ادعاء السيادة الإقليمية على جزر سينكاكو ، التي تشكل جزءا من أراضي اليابان الأصلية. حتى ذلك الحين لم تبديا أي اعتراضات على اليابان، كما أنهما لم تحتجا على واقع ضم الجزيرتين إلى المنطقة التي مارست الولايات المتحدة الحقوق الإدارية عليها وفقا للمادة ٣ من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام. الموقف المتمثل في عزو هذا الاختلاف في الرأي بين البلدين ببساطة إلى الحرب الماضية ليس غير مقنع وغير بناء فحسب، بل هو أيضا وسيلة للتهرب من جوهر القضية.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): فيما يتعلق بمسألة جزر دياويو، قام الممثل الياباني مرة أخرى بتشويه التاريخ في تبجح ولجأ إلى حجج مضللة وكاذبة تنافي كل عقل ومنطق لتبرير اعتدائهم على الأرض الصينية. وقد أكد وزير الخارجية السيد يانغ جياتشي من جديد موقف الصين الحازم

من مسألة دياويو داو في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة. وهذا الموقف متسق ومحدد.

لقد كانت جزر دياويو والجزر المرتبطة بها جزءا لا يتجزأ من أرض الصين منذ أقدم العصور، ولدى الصين أدلة تاريخية وفقهية لا تدحض لدعم ذلك الادعاء. وشنت اليابان حربا عدوانية توسعية على الصين في نهاية القرن التاسع عشر. وبنفس الطريقة التي انتزعت بها البلدان الاستعمارية الأخرى أرض كثير من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واحتلتها، سرقت اليابان تايوان والجزر المرتبطة بها، بما في ذلك جزر دياويو، من الصين عن طريق تلك الحرب وبدأت حكمها الاستعماري فيها.

وخلال الحرب العالمية الثانية، أصدرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إعلان القاهرة، الذي نصّ صراحة على أن أحد أغراض البلدان الثلاثة من خوض تلك الحرب كان يتمثل في ضمان إعادة جميع الأراضي التي سرقتها اليابان من الصينيين إلى الصين. وكذلك أكد إعلان بوتسدام وصك التسليم الياباني الصادران في عام ١٩٤٥ أن اليابان، بصفتها بلدا مهزوما، عليها أن تنفذ جميع التزاماتها الدولية بنية حسنة، وأحدها هو إعادة كافة الأراضي التي سبق أن سرقتها اليابان، بما فيها جزر دياويو، إلي الصين. غير أن الحكومة اليابانية، رغم انقضاء كل هذه السنوات الكثيرة ، ما زالت تتشبث بأفكارها الاستعمارية العتيقة، وتخل بالتزاماتها الدولية المرة تلو المرة، وتحاول أن تواصل احتلال جزر دياويو.

إن ما يطلق عليه مؤخرا شراء الحكومة لبعض الجزر لا يختلف عن غسل الأموال. فالغرض منه هو إضفاء المشروعية على سرقتها واحتلالها الأرض الصينية من خلال وسائل غير قانونية وإرباك الرأي العام الدولي وخداع سكان العالم. ويشكل عمل اليابان تعديا خطيرا على سيادة الصين، تقصد به اليابان أن تواصل احتلالها وتضفي المشروعية على ثمار سياستها الاستعمارية. وهو إنكار صريح لنتائج انتصار العالم في حربه ضد الفاشية وتحد خطير للنظام الدولي فيما بعد الحرب ولأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وأي عمل غير قانوني، بغض النظر عن الكيفية التي يغلّف بها، هو عمل غير قانوني ولا تتولد عنه أبدا أي حقوق. وهذا مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي. وعمل اليابان يقع ضمن تلك الفئة، فهو غير قانوني تماما وباطل. ولن يغير قط من حقيقة أن جزر دياويو جزء من أرض الصين، كما أنه لن يزعزع قط عزم الصين على حماية سلامتها الإقليمية وسيادتها على جزر دياويو والجزر المرتبطة بها. ولن تحيد حكومة الصين وشعبها أبدا عن إرادتهما وتصميمهما على المحافظة على سلامتها الإقليمية وسيادتها.

ولدى الصين القدرة على حماية سلامة أراضيها. وتحث الحكومة الصينية الجانب الياباني على أن يوقف فورا جميع الأعمال التي تضر بسلامة الصين الإقليمية وسيادتها.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لا شك في أن جزر سينكاكو جزء أصيل من إقليم اليابان، استنادا إلى الحقائق التاريخية والقانون الدولي. والواقع أن جزر سينكاكو تخضع بشكل واضح لسيطرة اليابان المشروعة. ولا تستند مزاعم الصين إلى أي أساس على الإطلاق. وعلى أي حال، لا توجد قضية تتعلق بالسيادة الإقليمية يتعين حلها بالنسبة لجزر سينكاكو. وأمتنع عن الدخول في مزيد من التفصيلات لدحض البيان الذي أدلى به وفد جمهورية الصين الشعبية. فموقف حكومة اليابان هو كما كان في الماضي.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تعارض الصين بشدة البيان الذي أدلى به ممثل اليابان، فهو لا يقتصر على عدم الشعور بالذنب لتاريخ اليابان في العدوان والاستعمار، وإنما يدلي بدلا من ذلك بملاحظات لا أساس لها على الإطلاق. وتعارض الصين بشدة هذا الموقف.

إن ما يطلق عليه تأميم اليابان لجزر دياويو يستند إلى منطق اللصوص المحض. فقد قامت اليابان في نهاية القرن التاسع عشر بسرقة قطع كبيرة من الأراضي من الصين، ومنها جزر دياويو، عن طريق حرب عدوان استعمارية. ورغم أننا الآن في القرن الحادي والعشرين، فإن اليابان تواصل التمسك بعقليتها الاستعمارية العتيقة في محاولة لممارسة احتلال طويل الأجل للجزر التي سرقتها من الصين. وقد أعرب الشعب الصيني البالغ عدده ١,٣ بليون نسمة بكامله عن سخطه الشديد على هذا الوضع وسيكافح بحزم هذه الممارسات.

فالعمل الياباني يشكل رفضا للجهود الدولية الرامية لإنهاء الاستعمار، وإنكارا صريحا لهزيمة اليابان بعد انتصار العالم في حربه على الفاشية، وتحديا خطيرا للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب وللقانون الدولي. وتعارض الصين هذا الموقف معارضة شديدة. وستواصل اتخاذ تدابير حازمة وقوية لحماية السلامة الإقليمية للصين وسيادتها دون هوادة. فقد تسبب الجانب الياباني وحده في الحالة الراهنة. ويجب على اليابان أن تحترم التاريخ وتواجه الواقع وتتخلى عن الأوهام وتمتنع عن أحلام اليقظة، وأن تفي بالتزاماتها الدولية، وأن تتخذ تدابير عملية للتعويض عن أخطائها، وأن توقف جميع الأعمال التي تنتهك سيادة الصين وتقوضها.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٣.